الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

تطور النظام المصرفي في الجزائر ودوره في التنمية المحلية

دراسة تحليلية تقييمية للفترة (1990-2022)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
ضياف علية	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيساً
ركي أحسن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفاً
قصاص شريفة	أستاذة التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحناً

من إعداد الطالبة:

لحمر ماجدة

إشراف الأستاذ:

أ . ركي أحسن

السنة الجامعية 2023-2024

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلـــــــوم التسييـــــــر

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: ركي أحسن ، الرتبة العلمية: أستاذ محاضر (أ)

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة [1990 - 2020]

من إنجاز الطالبين:

1) لحمر ماجدة

2) /

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تاريخ المناقشة: 2024/06/29

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/07/08

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهـــــد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): لحمر ماجدة

تاريخ الميلاد: 24.03.1998 مكان الميلاد: سكيكدة

عنوان الإقامة: حي سيدي أحمد فيلا 40

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة [1990 2022] ".

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): ركي أحسن

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العلمية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 19 جوان 2024

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

لحمر ماجدة

majda

المصادقة

عفا للمرسوم رقم 21/41 المتضمن التصديق على التوقيعات لاسيما المادة 2
الإدارة غير مسؤولة عن مضمون الوثيقة (3)

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علـــــــوم التسيـــــــير
قسـم العلوم الاقتصاديـــــــة

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: [illegible] الرتبة العلمية: [illegible]

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة 1990-2022 "

من إنجاز الطلب: لحمر ماجدة

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

لحمر ماجدة

MAjDA

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّي رَأيت أنّه لا يَكتُبُ إنساناً في يَوْمِه إلاّ قَالَ في غَدِهِ: لَو غُيِّر هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، ولو زِيد كذا لكان يُسْتحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أَفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل.

وهذا من أعظم العبر، وَهُوَ دَلِيلٌ على إستيلاء النَّقص عَلَـى جملة البشَــرِ.

العماد الأصفهاني

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون.

أهدي هذا العمل إلى أغلى ما أملكه في الحياة، إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى من وضعت الجنّة تحت أقدامها، إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير، إلى التي أرجو أن أكون قد نلت رضاها.

أمي الغالية فاطمة أطال الله في عمرها.

إلى من أدين له بحياتي.. إلى كل من يتصف بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يرحمك ويتقبلك من الشهداء، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

أبي الغالي كمال رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى كل أفراد عائلتي "أميرة "، "زينة"، وأخص بالذكر أخي "مهدي" وفقه الله في حياته.

وإلى كل صديقاتي "نريمان"، "إلهام"، "فاطمة"، "مروة" .

إلى كل الأساتذة الذين قدموا لي المساعدة، لهم كل الامتنان والتقدير.

وفي الأخير أهدي ثمرة جهدي المتواضع لكل الذين جمعتني بهم الحياة.

تمت بحمد الله ماجدة

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أنارة الله واصطفاه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "ركي أحسن" لما قدمه من نصح وإرشاد طيلة فترة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة، وأخص بالشكر الأستاذ "شرون عز الدين"، والأستاذ "بولكور نور الدين".

كما أتقدم بالشكر إلى إطار بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية سكيكدة، وأخص بالشكر كل من "عبد الجليل"، "تفاحة"، "سمية"، لهم مني عظيم الشكر والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء المناقشة على قراءة وتقييم هذا العمل، وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة، وإلى كل من وجدت عندهم الدعم والتشجيع، لهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير والامتنان.

والله ولي التوفيق

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطور النظام المصرفي ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2022)، ولتحقيق الهدف من الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وذلك من خلال تحليل مؤشرات النظام المصرفي وكيف ساهم في التنمية المحلية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ دور النظام المصرفي مهم باعتباره الممول الأساسي في عملية التنمية المحلية، إضافة إلى ذلك كلما اتسعت المنظومة المصرفية، كلما بلغت التنمية المحلية أقصى مستوياتها.

الكلمات المفتاحية: نظام مصرفي، تنمية محلية، إصلاحات مصرفية.

summary:

This study aimed to know the development of Algerian banking system and its role in local development during the period (1990-2022), and to achieve the goal of the study, the descriptive approach was relied upon to cover the theoretical aspects of the subject, and the analytical approach in the applied aspect, through analyzing the indicators of the banking system and how it contributed. In local development. This study concluded that the role of the banking system is important as it is the primary financier in the local development process. In addition, the more the banking system expands, the more local development reaches its maximum levels.

Key words: banking system, local development, banking reforms.

قائمة المحتويات

الفهرس :

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة ..... أ- ب

الفصل الأوّل: الأدبيات النظرية والتطبيقية للنظام المصرفي والتنمية المحلية

تمهيد:..... 5

المبحث الأوّل: الإطار النظري والمفاهيمي للنظام المصرفي والتنمية المحلية..... 6

المطلب الأوّل: ماهية النظام المصرفي..... 6

فرع 1: تعريف ومكونات النظام المصرفي 6

فرع 2: خصائص ووظائف النظام المصرفي.....13

فرع 3: أهمية، أهداف، ودور النظام المصرفي 15

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية 18

فرع 1: تطور مفهوم التنمية المحلية 18

الفرع 2: أهداف وخصائص التنمية المحلية 21

فرع 3: أبعاد، ركائز ومقومات التنمية المحلية.....23

فرع 4: النظريات ،الاستراتيجيات ونماذج التنمية المحلية 27

المبحث الثاني: العلاقة بين النظام المصرفي والتنمية المحلية 31

المطلب الأوّل: علاقة البنك المركزي في عملية التنمية المحلية.....31

المطلب الثاني: علاقة البنوك التجارية في عملية التنمية المحلية 32

المطلب الثالث: علاقة البنوك المتخصصة في عملية التنمية المحلية 32

المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 34

المطلب الأوّل: دراسات عربية (محلية).....34

المطلب الثاني: دراسات أجنبية (عربية) 36

المطلب الثالث: القيمة المضافة.....37

خلاصة الفصل الأوّل: 38

الفصل الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد: 40

المبحث الأوّل: تطور النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض90-10 41

المطلب الأوّل: مضمون قانون النقد والقرض90-10 41

المطلب الثاتي: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض90-10 42

المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض90-10 45

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات النظام المصرفي ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة 1990- 2022.54

المطلب الأوّل: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية خلال الفترة (1990- 2022)54

المطلب الثاني: تحليل تطور القروض الموجهة للتنمية المحلية خلال الفترة (1990- 2022).....57

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2022) 61

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - وكالة سكيكدة 744 خلال الفترة 2016/2023 65

المطلب الأوّل: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 65

فرع 1: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (تعريف، مهام، أهداف).....65

فرع 2: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة سكيكدة 744.....68

المطلب الثاني: تحليل مساهمة القروض الفلاحية في تمويل التنمية المحلية خلال الفترة (2016-2023) ...69

فرع 1: تحليل مساهمة قروض الاستغلال "قرض الرفيق" في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة (2016-2023).....69

فرع 2: تحليل مساهمة قروض الاستثمار "قرض التحدي" في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة (2016-2023).....72

خلاصة الفصل الثاني:..... 77

الخاتمة.....79

قائمة المراجع.....83

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	**تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2022)**	54
.2	**تحليل تطور القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2022)**	58
.3	**تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2022)**	61
.4	**قروض الاستغلال "قرض الرفيق" خلال الفترة (2016-2023)**	70
.5	**قروض الاستثمار "قرض التحدي" خلال الفترة (2016-2023)**	74

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	**أبعاد التنمية المحلية وعناصرها**	24
.2	**يمثل منحنى بياني لتطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2022)**	55
.3	**يمثل منحى بياني لتطور القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2022)**	59
.4	**يمثل منحنى بياني لتطور معادلات النمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2022)**	62
.5	**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-سكيكدة -744**	68
.6	**التمثيل البياني لعدد الملفات المقبولة "قرض الرفيق" خلال الفترة (2016 - 2023)**	70
.7	**التمثيل البياني لقروض الاستغلال "قرض الرفيق" خلال الفترة (2016-2023)**	71
.8	**التمثيل البياني لعدد الملفات المقبولة "قرض التحدي" خلال الفترة (2016-2023)**	74
.9	**التمثيل البياني لقروض الاستثمار "قرض التحدي"خلال الفترة (2016-2023)**	75

المقدمة

المقدمة:

يُعد النظام المصرفي البوابة الرئيسية التي تُبين لنا مدى تطور اقتصاد دولة ما، حيث يعتبر قطاعاً فعّالاً في إدارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي مر بها، فهو يحتل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، ونظراً للدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد وخاصة فيما يتعلق بضبط أنشطة البنوك وتسييرها.

ويعد إصلاح النظام المصرفي خطوة أساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي، وهذا باعتماد قانون النقد والقرض الذي جاء ليفتح المجال لمواكبة التطورات العالمية والابتكار المتواصل الذي تشهده الخدمات البنكية على المستوى الدولي، مع كل هذه التطورات عرف هذا القانون عدة تعديلات جراء التغيرات رسخت أكثر وأكثر قواعد اقتصاد السوق وسمحت بإعطاء صورة جديدة للنظام المصرفي الجزائري من أجل تحقيق التنمية.

إلاّ أنّ عملية التنمية المحلية تشكل موقعاً مهماً في مجموع الأبحاث والدراسات الأكاديمية، سواءً ما تعلق منها بالعلوم السياسية والاقتصادية نظراً لما تحمله هذه القضايا من أهمية بالغة مرتبطة أساساً بتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين المحليين، من أجل تحقيق هذه الأهداف تبنت الجزائر وفي إطار السياسات العامة الاقتصادية مجموعة من الاستراتيجيات والنماذج، غير أنّ النتائج المحققة لم تغير من الواقع التنموي المتأزم الذي تعيشه البلاد، ممّا يفسر أنّ عملية تحقيق التنمية المحلية ليست مرتبطة بحجم التخصصات المالية الموضوعية لها فقط، وإنما مرتبط أيضا بأسلوب "إدارة الحكم" بدرجة أساسية.

ويمكن القول أنّه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى نظام مصرفي أكثر تطوراً، وهذا يعني أنّ هناك ترابط بين النظام المصرفي الجزائري وعملية التنمية ذاتها، وقد تأكد هذا الدور من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية المحلية.

✓ إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الوضع الذي يعاني منه النظام المصرفي وسعيه لتحقيق التنمية المحلية، لذلك اقتضى الأمر ضرورة توضيح تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية، وبالتالي تكمن إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة تطور النظام المصرفي في التنمية المحلية؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري؟

- كيف أثرت الإصلاحات التي أدخلتها الجزائر على نظامها المصرفي في تحقيق التنمية المحلية؟
- ما مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في تمويل التنمية المحلية؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

تبنى الدراسة على مجموعة من الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية:**

تُعد المصارف الممول الأوّل في تحقيق التنمية المحلية.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

- إنّ إصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 تسمح بتحسين أداء النظام المصرفي الجزائري.
- يعتبر النظام المصرفي القاعدة الأساسية لتمويل التنمية المحلية.
- تعد القروض المصرفية الموجهة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية دوراً أساسياً في التنمية المحلية من خلال تدعيم الإنتاج المحلي.

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

من أهم الأسباب التي كانت وراء اختيارنا موضوع الدراسة ما يلي:

- يتماشى البحث مع طبيعة التخصص.
- الرغبة والميول الشخصي في معالجة مثل هذه المواضيع.
- محاولة تقديم بحث أكاديمي في مجال تطور النظام المصرفي ودوره في التنمية المحلية.

✓ **أهداف وأهمية الدراسة:**

يمكن حصر أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز ماهية النظام المصرفي وعلاقته بالتنمية المحلية.
- عرض أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 90-10.
- التعرف على مؤشرات النظام المصرفي التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية.

يمكن إبراز أهمية الدراسة فيما يلي:

- تتناول الدراسة موضوع في غاية من الأهمية يتمثل أساسا في "**تطور النظام المصرفي ودوره في التنمية المحلية**"، كما أنّ الدراسة يمكن أن تعتبر إشارة بشأن توجيه نظر الباحثين نحو الاهتمام بإعداد المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

✓ **حدود الدراسة:**

- **المجال الزمني:** يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين 1990- 2022، وذلك لأهميتها في الدراسة وقربها من الفترة الزمنية الحالية.
- **المجال المكاني:** يشمل الإطار المكاني للدراسة ولاية سكيكدة، وبالضبط بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة سكيكدة- 744.

✓ **منهج الدراسة:**

من أجل تجسيد تطلعات هذه الدراسة تمّ الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد استيعاب الإطار النظري وفهم معالم الموضوع، مع إدراج الإطار التطبيقي المتعلق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالشكل الذي يخدم موضوع الدراسة، من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المتحصل عليها.

✓ **صعوبة الدراسة:**

لقد واجهنا خلال انجاز هذا البحث مجموعة من الصعوبات نذكر أهمها:

- قلة المراجع المتخصصة في علاقة النظام المصرفي بالتنمية المحلية.
- صعوبة حصولنا على الإحصائيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظراً لسرية المعلومات.
- عدم القدرة على الإلمام بمختلف جوانب الموضوع لضيق الوقت.

✓ **هيكل الدراسة:**

تحتوي خطة الدراسة على فصلين يتضمن كل فصل منها على ثلاثة مباحث، الفصل الأوّل خصص لدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية للنظام المصرفي والتنمية المحلية ، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل تناولنا فيه الإطار النظري لكل من النظام المصرفي والتنمية المحلية، أمّا المبحث الثاني خُصص في علاقة النظام المصرفي بالتنمية المحلية، والمبحث الثالث الذي يتضمن الدراسات السابقة التي تمّ اعتمادها.

أمّا الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة 1990-2022، متضمنا ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل استعرضنا فيه تطور النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض وأهم التعديلات التي عرفها، أمّا المبحث الثاني خصص في تحليل مؤشرات النظام المصرفي التي لها علاقة بالتنمية المحلية أهمها: الكتلة النقدية، القروض الموجهة للاقتصاد، نمو الناتج المحلي الإجمالي، المبحث الثالث قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تحليل مساهمة أنواع القروض المقدمة للقطاع الفلاحي من أجل خلق تنمية محلية.

الفصل الأوّل:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للنظام المصرفي والتنمية المحلية

تمهيد:

يقوم النظام المصرفي بدور حيوي في تمويل التنمية المحلية، فحدوث نمو في النظام المصرفي سيؤدي بدوره إلى الزيادة في معدل النمو نظراً لما يقوم به من عمليات تضمن توفير مختلف الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية المحلية، فهو يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في دفع عجلة التنمية نحو التقدم والازدهار، وبهذا يمكن القول أنّه كلما اتسعت النشاطات المصرفية وتوسيع شبكاتها وفروعها في كافة المناطق المحلية كلما بلغت التنمية المحلية أفضل مستوياتها.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأوّل تناولنا فيه الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، أمّا المبحث الثاني خُصص في العلاقة الموجودة بين النظام المصرفي والتنمية المحلية، والمبحث الثالث كان عبارة عن دراسات سابقة التي تمّ الاعتماد عليها خلال البحث.

المبحث الأوّل: الإطار النظري والمفاهيمي للنظام المصرفي والتنمية المحلية

يعتبر النظام المصرفي وسيلة رئيسية وأداة فعّالة في الاقتصاد وتنميته، فهو يعمل على توفير الموارد المالية لتمويل التنمية المحلية، وعليه فإنّ وجود نظام مصرفي قوي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي لأي دولة. فهو مصدر له تأثير فعّال على التنمية المحلية في كل الأنظمة الاقتصادية.

المطلب الأوّل: ماهية النظام المصرفي

يعد النظام المصرفي العمود الفقري لنمو الاقتصاد، فنجاح هذه الأخيرة لأي دولة مرتبط بتوفير نظام مصرفي متطور قادر على تقديم الخدمات المصرفية اللازمة لتمويل مختلف أنواع الاستثمارات، من أجل تحسين المستوى المعيشي للفرد.

فرع 1: تعريف ومكونات النظام المصرفي

أولاً: تعريف النظام المصرفي

- هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي.[1]
- يقصد بالنظام المصرفي: المؤسسات المصرفية والقوانين التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات. [2]
- هو مجموعة المؤسسات المالية والمصرفية والقوانين المنظمة لعملها وعلاقاتها في المجتمع والخاضعة لرقابة المصرف المركزي (البنك المركزي). [3]
- هو مجموع المؤسسات التي تتعامل بالائتمان وتسعى إلى توفير التمويل المطلوب على الصعيدين القومي والفردي، إذ يعد النظام المصرفي أحد المكونات الرئيسية للنظام المالي، ويضم إلى جانب المكون الأهم له وهي المصارف بشتى أنواعها، مختلف الوسطاء الماليين الآخرين، بينما يقف البنك المركزي على قمة هرم هذا النظام بوصفه بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، ويعبر هذا الجهاز عن مؤسسات النظام المصرفي والقوانين والأنظمة من أجل أداء وظائفها.[4]

---

[1] يحياوي عبد الحفيظ ، محاضرات في القانون المصرفي، تخصص تسويق مصرفي، شعبة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2018-2019، صفحة 7.

[2] هشام جبر، إدارة المصارف، الطبعة 2، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، سنة 2010، صفحة 5.

[3] خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، سنة 2005، صفحة 50.

[4] عادل زقرير، طارق خاطر، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، شعبة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، سنة 2020-2021، صفحة 3.

ثانياً: مكونات النظام المصرفي

يتكون النظام المصرفي من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي وقوامها البنوك التجارية والمتخصصة.

1. البنك المركزي:

أ. **تعريف البنك المركزي:** يعرف البنك المركزي بأنّه مؤسسة مصرفية تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة، وتشرف وتراقب سلوك المصارف التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه، وعرف أيضاً بأنّه شخصية اعتبارية مستقلة تنشأ بموجب القانون من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وتشجيع النمو الاقتصادي، ويؤدي وظائف عديدة منها إصدار الأوراق النقدية والمسكوكات، وتقديم المشورة للحكومة لرسم سياستها المالية والاقتصادية، وعرف كذلك هو المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة هرم النظام المصرفي، ويهدف أساسا لخدمة المصالح الاقتصادية العامة في ظل النظم النقدية والمصرفية المختلفة.[1]

ب. **خصائص البنك المركزي:** بالنظر إلى التعريف يمكن تحديد مجموعة من الخصائص التي يتصف بها البنك المركزي:

- يمتلك البنك المركزي دون سواه من المؤسسات النقدية والمصرفية الأخرى حق إصدار الأوراق النقدية في الدولة، وهو ما يمنحه سلطة الإشراف والمراقبة على كمية النقود المعروضة أو المتداولة في السوق.
- البنك المركزي هو المؤسسة الرئيسية والمحورية في النظام المصرفي للدولة، حيث يمثل الهيئة المخول لها الرقابة والإشراف على النشاط المصرفي وعمليات السوق النقدية.
- البنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة في النظام المصرفي والنقدي القادر على خلق وإفناء النقود القانونية المتمثلة في أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات، والتي تمثل قمة السيولة.
- تختلف أهداف البنك المركزي عن أهداف المؤسسات النقدية والمصرفية الأخرى التي تطمح إلى تحقيق منافع خاصة، فالبنك المركزي يهدف لتحقيق أهداف عامة تخدم المصلحة الاقتصادية العامة.[2]

---

[1] محمد سلمان شكير، سلمى جاسم ، آليات تطوير النظام المصرفي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 29 العدد 12، كلية القانون الجامعة الإسلامية العراق، سنة 2021، صفحة 205.

[2] شوادر حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية، بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2006-2007، صفحة 6.

- الإشراف على السياسة النقدية، فوفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة يعمل البنك المركزي على تحديد الإجراءات المناسبة للتحكم في العرض النقدي أو حجم الكتلة النقدية، بما يصب في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.
- البنك المركزي يتعامل مع الهيئات المالية والنقدية المحلية أو الأجنبية.
- البنك المركزي هو هيئة وحيدة في النظام النقدي والمصرفي ولا تنافسه أي مؤسسة أو هيئة أخرى على القيام بوظائفه أو أدواره.[1]

ج. وظائف البنك المركزي:

تنقسم وظائف البنك المركزي إلى أربعة وظائف رئيسية وهي:[2]

البنك المركزي بنك الإصدار: يعتبر الإصدار النقدي أولى الوظائف التي أوكلت للبنوك المركزية وقد تكون السبب الرئيسي لإنشاء الصيرفة المركزية، وتتجلى أهمية الإصدار زيادة على كونها تتمثل في السيطرة على حجم النقود القانونية المتداولة، فهي ترتبط بأهمية حجم هذه النقود في مدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود، حيث أنّ قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان ترتبط بأرصدتها السائلة (حجم الودائع)، وتمنح الدولة البنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية إلاّ أنّ هذه السلطة تعتبر محددة وليست مطلقة، فحتى يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة جديدة على إدارة البنك أن توفر الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار، ففي ظل نظام الذهب كان الغطاء ذهبيا ولكن عند التخلي عن هذا النظام أصبح الغطاء يتكون من عدة أصول مختلفة كالذهب، العملة الأجنبية الأوراق المالية والتجارية ..إلخ.

البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي: يقوم البنك المركزي بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية باعتباره بنك الحكومة، فهو يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، بحيث أنّها لا تضع أموالها في البنوك التجارية، كما يقوم بإصدار القروض الحكومية ويتولى إصدار ودفع فوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة، كما يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة بوضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبالتالي لا يمكن أن تكون إدارة البنك المركزي مستقلة عن السياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادي العام وهذا ما يفسر ملكية الدولة للبنك المركزي.

البنك المركزي بنك البنوك: تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظراً لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للاقتراض، حيث تعود إليه البنوك التجارية إذا لم تجد السيولة في مكان آخر لذلك يقال عنه

[1] شوادر حمزة، نفس المرجع، صفحة 07.

[2] فتان الطيب، بوشنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المراجعة المغاربية لاقتصاديات إدارة الرمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 101.

بنك البنوك، كما أنّ هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها، وبذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي:

- منح القروض للبنوك التجارية.
- إعادة خصم الأوراق التجارية واذونات الخزينة.
- الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية.
- الإشراف على عمليات المقاصة.

البنك المركزي المشرف على شؤون الائتمان: (الرقابة على الائتمان) تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم البنك المركزي للقيام بهذه الوظيفة مجموعة من الوسائل منها الكمية والمتمثلة في سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وأسلوب تعديل النسبة القانونية للاحتياطي الإجباري، ومنها الكيفية والمتمثلة في تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب والحد الأقصى لسعر الفائدة والرقابة على شروط الرهن العقاري.[1]

2. البنوك التجارية:

أ. **تعريف البنوك التجارية:** هي عبارة عن مؤسسات تجارية الغرض منها تحقيق الربح والبنك التجاري بأخذ عادة شكل شركة مساهمة يمتلك الأفراد أسهمها، وبالتالي فإنّه يعمل عادة بأسلوب يكفل له تحقيق أقصى ربح ممكن لحملات الأسهم.[2] وتسعى البنوك التجارية إلى تقديم الخدمات المصرفية ومن أهمها قبول الودائع بأنواعها وإعطاء القروض، ويطلق عليها بنوك الودائع لأنّ كل معاملاتها تتعلق بالائتمان.

إنّ الهدف الرئيسي للبنوك التجارية تنحصر في ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- **الربحية:** حيث أنّ الهدف منها هو تعظيم العائد على حقوق الملكية حيث تتجه الإدارة دائما لتحقيق الأرباح عن طريق الزيادة في قبول الودائع وإعطاء القروض والاستفادة من فرق الفائدة المتحقق من هذه العملية.
- **السيولة:** هي قدرة البنك على مواجهة سحوبات المودعين والقدرة على إعطاء القروض، أي بمعنى آخر قدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماته المفروضة عليه.
- **الأمان:** المقصود به هو أنّ البنك يجب أن يوفر الأمانة للمودعين وذلك عن طريق عدم تعريضه لخسائر القروض.[3]

---

[1] فتان الطيب، بوشنتوف نوال، نفس المرجع، ص 102.

[2] سامي السيد ، النقود والبنوك والتجارة الدولية– الاقتصاد والمالية العامة، رئيس قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 2018، صفحة 143.

[3] أحمد شلال عكاب، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، رسالة ماجستير– قسم التمويل والمصارف ، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة ال البيت، سنة 2017، صفحة 10–11.

ب. خصائص البنوك التجارية:

توجد العديد من الخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية أبرزها:

- تعد البنوك التجارية أكثر أنواع البنوك مخاطرة في عملياتها، وذلك نظراً لاعتمادها على رؤوس أموال قليلة (رأس المال المدفوع) مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها، وهذا ما يجعلها متحفظة في ممارسة فعالياتها وبالتالي فإنّها تتحمل مسؤوليات كبيرة في إدارة الأموال.
- تواجه البنوك التجارية متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك، وذلك بسبب تعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير، بالإضافة إلى منحها للقروض قصيرة الأجل.
- تتميز البنوك التجارية بتعامل كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى، ويرجع ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.
- تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر فيه، حيث يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أنّ البنوك التجارية مجتمعة ليس بإمكانها ممارسة أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
- تتميز البنوك التجارية بسعيها إلى الربح عكس البنك المركزي، وتقوم البنوك التجارية بمشاريع الرأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر عائد ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة، وهي في الغالب ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.[1]

ج. وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة:

❖ **الوظائف التقليدية:**

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل وخاضعة لإشعار).
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:
  - منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة. [2]

[1] فرح بن سالم، أثر الكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2021-2022، صفحة 6.

[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية الأولى، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2006، صفحة 40.

- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليم بضمانها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- تحصيل الشبكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

❖ **الوظائف الحديثة:**

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم خلال دائرة متخصصة.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الاقتراض العقاري، وممّا يجدر ذكره أنّ لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري للإقتراض لآجل قصيرة إلى الإقتراض لآجل متوسطة وطويلة الأجل نسبياً.[1]

ويضاف إلى هاتين المجموعتين وظائف رئيسية للمصارف التجارية أهمها:

✓ **قبول الودائع:** تتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حقهم في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم، ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب.

✓ **منح الائتمان:** إنّ خصوصيات القروض البنكية تتمثل في قيمتها المعتبرة بالقيمة الإسمية مضاف إليه بعض الشروط والضمانات، والتي في غالب الأحيان تكون جد مكلفة عن طريق دمج ما يعرف بعدم تماثل المعلومات وتكلفة الوكالة في عملية خلق القروض، حيث سعت البنوك عن طريق وظيفة الائتمان وما يرتبط بذلك من إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء إلى خلق علاقة طويلة الأمد مع مستخدمي الموارد المالية على أساس حافز الثقة والمصالح المشتركة، حيث أنّ هذه العلاقة تكفل وتضمن للمقترضين تدفقات مستقرة من رؤوس الأموال حتى في حالة الطوارئ، في حين تخلق للبنوك مصادر مستقرة من العمولات والفوائد المعتبرة، غير أنّ هذه العلاقات التي تخلق من وظيفة الائتمان لم تعد حصرية بالبنوك فقط وإنّما بغيرها من الوسطاء الماليين غير البنكيين.[2]

[1] خالد أمين عبد الله، نفس المرجع، صفحة 41.

[2] بن قارة إيمان، دور الرقابة الداخلية في تسيير أنشطة البنوك التجارية ، مجلة دراسات في اقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5 العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2022، صفحة 610- 611.

- ✓ **خصم الأوراق التجارية:** تعتبر عملية مصرفية يقوم بموجبها حامل الورقة التجارية بنقل ملكيتها عن طريق التظهير إلى المصرف قبل موعد الاستحقاق مقابل حصوله على قيمتها مخصوما منها مبلغ معين.[1]

3. البنوك المتخصصة:

أ. **تعريف البنوك المتخصصة:** يقصد بها البنوك التي تقوم بالعمليات البنكية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها، لأنّ البنوك المتخصصة هي مؤسسات مالية أنشئت لتمويل وخدمة قطاع أو شركة معينة، وهي بنوك تنموية ومنها من يقبل الودائع ومنها من لا يقبلها وهذا يعتمد على القانون وعلى مصادر البنك الرئيسية.[2]

ب. أنواع البنوك المتخصصة:

- **البنوك الصناعية:** تهدف هذه البنوك للنهوض بالقطاع الصناعي في الدولة، ولذلك فإنّ الحكومات عادة ما تساهم بحصة كبيرة من رأس المال هذه البنوك، كما أنّها توعز النظام المصرفي ولشركات التأمين الإسهام في رأس مال هذه البنوك، وتقوم البنوك الصناعية بمد المنشآت الصناعية بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل، وذلك بغرض تحديث آلاتها ورفع إنتاجيتها، كما وتساهم هذه البنوك بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة ليكون إقراضها للمشروعات مبنياً على أسس علمية وموضوعية، ولكي يتم توجيه قروضها إلى النشاطات الصناعية التي تعطي أكبر عائد ممكن.
- **البنوك الزراعية:** تمنح هذه البنوك القروض للمزارعين للحصول على البذور والأسمدة وتسويق محاصيلهم، وهي تمنح قروضاً طويلة الأجل أيضاً بغرض شراء الآلات الزراعية وتطوير مستوى الملكية الزراعية، وشراء الماشية وقد تصل مدة هذه القروض الزراعية إلى 20 سنة، والتي تكون غالباً مضمونة بضمان الأراضي الزراعية والمحاصيل والماشية، إلاّ أنّ مشكلتها الدائمة هي التغير ووقوع المزارع تحت ضغط الربا المضاعف.
- **البنوك العقارية:** يتطلب النهوض بقطاع الإسكان في الدولة تسهيل عملية البناء التي تتطلب عادة مبالغ كبيرة، وذلك عن طريق منح البنوك العقارية قروضاً طويلة الأجل تمتد إلى 20 سنة، وعادة لا يمنح القرض دفعة واحدة وإنّما يمنح بنسبة ما تمّ بناؤه من العقار، ولكي يضمن البنك سداد أقساط[3]

---

[1] محمد عمر الخلف، خصم الأوراق التجارية وإمكانية تطبيقه في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 07، مدرس في قسم الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة، جامعة دمشق، سنة 2017، صفحة 117.

[2] بن علقمة مليكة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، تخصص نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، سنة 2019- 2020، صفحة 14.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009-2010، صفحة 217-218.

القرض فإنّه عادة ما يجعل قسط القرض لا يتجاوز 80% من إيراد العقار بعد إتمام بنائه، وأن لا يتجاوز مقدار القرض 60% إلى 80% من قيمة العقار بعد تمام البناء.[1]

ج. خصائص البنوك المتخصصة:

- تعتبر مؤسسات غير ودائعية حيث لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد، كما هو الحال في المصارف بل تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات.
- ارتباط نشاطها برأس مالها حيث لا تستطيع التوسع في الأنشطة المختلفة إلاّ في حدود مواردها المالية، فهي ليست كالمصارف لا يمكنها استثمار أموال العملاء.
- القروض التي تمنحها تكون بآجال طويلة نسبياً، حيث تقوم أغلب المصارف المتخصصة بتوظيف مواردها في قروض طويلة الأجل، وذلك عكس ما هو متبع في المصارف التي تحكمها في هذا الصدد آجل الأموال المودعة.
- التخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالمصارف المتخصصة وكما هو ملاحظ في تسميتها تتخصص في تمويل أنشطة معينة، حيث المصارف الصناعية تتخصص في تمويل النشاط الصناعي ونفس الشيء للمصارف الزراعية والعقارية، ويعود السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل هذه المجالات ذات الطبيعة والخصائص المتباينة.[2]

الفرع 2: خصائص ووظائف النظام المصرفي

أولاً: خصائص النظام المصرفي

يتميز النظام المصرفي بخصائص عديدة نذكر منها:

- تعد المصارف مؤسسات وساطة مالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالمصرف المركزي.
- تلتزم بالتشريعات المصرفية مثل قانون البنك المركزي، قانون المصارف، قانون الصرافة، قانون مراقبة العملة الأجنبية وغيرها من التشريعات المصرفية.
- تعتمد المصارف خاصة التجارية والإسلامية بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع أكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة.[3]

---

[1] محمود حسين الوادي، نفس المرجع، صفحة 218.

[2] وهراني مجدوب، النظام المصرفي الجزائري بين الواقع الاقتصادي وتحديات العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2014-2015، صفحة 12-13.

[3] عطاوي إلهام، محاضرات في مدخل إلى إدارة البنوك موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، سنة 2020-2021، صفحة 6.

تستثمر المصارف جزءاً كبيراً من الودائع إمّا في الاقتراض وإمّا في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائداً من كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه.[1]

ثانياً: وظائف النظام المصرفي

يقوم النظام المصرفي بتقديم العديد من الخدمات المتكاملة والتي تتنوع وفقاً لتخصص كل المؤسسة، ومن أهم الوظائف ما يلي:

1. **المساعدة في تحقيق رؤوس الأموال:** وذلك عن طريق عملية الإيداع ثم عمليات التوظيف بشكل متكامل وسهل، حيث تتلقى رغبات جاذبية الطلب والعرض، وبغرض عدم وجود هذه المؤسسات وإيرادات الحصول على المال لتمويل مشروع ما فإنّ هذا يتطلب جهداً كبيراً.
2. **دعم جهود الاستثمار وترويج المشروعات:** تحمل البنوك على عاتقها دعم الثقة في عمليات تموين المشروعات الكبرى ذات المخاطر العالية، سواءً من خلال ترويج المشروعات أو الاستثمارات المباشرة أو الإقراض الفردي أو توفير القروض المشتركة.
3. **تقديم الائتمان:** ظهرت المؤسسات المالية من أجل تقديم وظيفة أساسية وهي توجيه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين والمستهلكين، بينما نجد أنّ النظرية الحديثة لدور الوساطة المالية هي قناة تمر من خلالها الأموال من المدخرين إلى المفترضين، حيث أنّ هذه المؤسسات يمكن أن توفر أموال قابلة للإقراض وذلك بنسبة فائدة.
4. **تقليل حجم المخاطرة:** حيث تقوم البنوك بالتقليل من حجم المخاطرة التي يتعرض لها المدخرين في حالة إذ قاموا بمنحها لأفراد ومؤسسات المجتمع، كما أنّ المدخر عادة لا يكون لديه الوقت أو المعرفة المتخصصة التي تؤهله لاستخدام أمواله في الإقراض والاستثمار، وقد ساهمت هذه الأخيرة في تقليل من حجم المخاطرة باستخدام كفاءتها باسترجاع حقوقها.
5. **توفير السيولة:** يتمتع المدخرين الذين يودعون أموالهم لدى المؤسسات الوساطة المالية بما يحققه قانون الأعداد الكبيرة، إذ عندما تواجه هذه المنشآت بحركات سحب النقود، فإنّ ذلك يتم في معظم الأحيان في الحدود النقدية الواردة للمؤسسة من الودائع الجديدة أو ما هو في حدود النقدية المتاحة، وينتج ذلك من حقيقة هامة هي أنّ المدخرين عادة ما يشاركون في النشاط الاقتصادي من خلال المساهمة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بدرجة معينة من التأكد، ويضعون في حساباتهم أنّهم يمكنهم أن يسحبوا جزء من أموالهم المودعة لدى المؤسسات المالية.[2]

---

[1] عطاوي إلهام، نفس المرجع، صفحة 7.

[2] أسماء حدانة، محاضرات مقياس النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2020– 2021، صفحة 6.

6. **تعدد وتنوع الأوعية وآجال الاستحقاق:** تتبع المؤسسات المالية قدر متنوع من الاستثمارات ذات تواريخ الاستحقاق المختلفة، وأيضاً المخاطر المتدرجة فبإمكان المدخر إيداع مدخراته لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وكذلك القروض فهناك قروض طويلة قصيرة ومتوسطة.[1]

فرع 3: أهمية، أهداف، ودور النظام المصرفي

أولاً: أهمية النظام المصرفي

تظهر أهمية نظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة، وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين، وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الإستيراد والتصدير.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأموال المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة، كما أنّها تلعب دوراً هاماً في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص تشغيل وتخفيض مشكل البطالة.[2]
- المشاركة في تقديم التمويل اللازمة للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحة والعقارية.
- حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود باستخدام الشبكات، بطاقات الائتمان وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة. [3]

---

[1] أسماء حدانة، نفس المرجع ، صفحة 6.

[2] هدى زمولي، عواطف مطرف، مكانة البنوك وتغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية المصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2، جامعة باجي مختار عنابة، مخبر المالية الدولية، دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، ديسمبر 2021، صفحة 270.

[3] نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008- 2009، صفحة 3.

ثانياً: أهداف النظام المصرفي

من أهم الأهداف الأولية للنظام المصرفي نذكر ما يلي:

1. **المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:** النظام المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المتعددة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح، ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية.
2. **تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية:** يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي، حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنّ توزيع الدخل يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالباً ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات والمنتجات. [1]
3. **استقرار قيمة الوحدة النقدية:** تعتبر النقود مقياساً هاماً لتقييم السلع والخدمات فلابد أن تحظى باستقرار في قيمتها، وهذا من أهم أهداف النظام المصرفي، بالإضافة إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال توفير التمويل الغير مباشر.
   - ✓ المساهمة في تقديم التمويل للمشاريع الكبيرة عن طريق القروض المجمعة.
   - ✓ توزيع المخاطر من خلال الوساطة المالية (الهدف منها هو توزيع المخاطر على أكثر من بنك مشارك في تمويل المشروع). [2]

[1] توفيق بن شيخ، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، ڤالمة، صفحة 7.

[2] العجاج فاطمة الزهراء، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2021-2022، صفحة 30.

ثالثاً: دور النظام المصرفي

لقد أوكل النظام المصرفي مهمتين أساسيتين هما تمويل الاقتصاد الوطني وإحكام الرقابة:

أ. تمويل الاقتصاد الوطني:

إنّ النظام المخطط مركزياً يفترض إقامة مشاريع ضخمة، هذه الأخيرة تتطلب تمويلاً مستمراً، ويقع على عاتق النظام المصرفي تمويل هذه المخططات والبرامج بالتوازي، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي تعبئة الادخارات وتوزيعها ما بين الأعوان الاقتصادية الذين هم في وضعية "احتياج للتمويل"، وذلك تبعاً للأهداف العامة للتنمية.

ب. تحقيق الرقابة:

لقد أعطى المشرع المؤسسات البنكية صلاحية مراقبة المشاريع التي قامت بتمويلها والتي تدخل في إطار الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، وتملك البنوك إمكانية رفض تمويل أي نفقة غير مخططة، ضف إلى ذلك أنّه ألزم المؤسسات البنكية على التعامل مع قطاعات معينة، والهدف الرئيسي من هذه الرقابة هو هدف نظري الذي يتمثل في جعل المؤسسات العمومية ترشد تسيير مواردها الاقتصادية.

بإيجاز يمكن القول أنّ المؤسسات البنكية تعتبر أداة في يد السلطات العمومية لتحقيق أهداف التنمية، فقد وجدت البنوك نفسها تقوم بعدة وظائف والمتمثلة في:

- ✓ وظيفة توجيه اقتصادية في إطار أهداف التنمية.
- ✓ وظيفة مراقبة ومتابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية.
- ✓ وظيفة تحقيق التوازن المالي العام.
- ✓ وظيفة استثمارية لصالح المؤسسات التي تتعامل معها من أجل الرفع من مستوى أدائها.[1]

[1] محرزي جلال، القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، صفحة 55 -56.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية هدف تسعى إلى تحقيقه كل المجتمعات، فهي عملية تسمح بالمجتمع للانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم من أجل سد الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، وذلك بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئة الحكومية.

فرع 1: تطور مفهوم التنمية المحلية

أولاً: أصل وتطور مفهوم التنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي حيزاً مهماً في أبحاث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة، وهو ما يتضح من خلال تتبع مسار تطور الفكر التنموي "نظريات التنمية"، حيث ارتبط ظهور هذا المفهوم بما كان قائماً من أنظمة الإنتاج، وما استقر في أدبيات الاقتصاد من ضرورة التوجه نحو تنمية المجتمعات المحلية بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

فالمتتبع لمسار التنمية المحلية يدرك تماماً أنّها ليست موضوعاً جديداً في أدبية الفكر التنموي، وإنّما موجود منذ ظهور الاجتهادات الأولى للتنمية، إلى إيجاد نماذج وأنماط تنموية تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف، فهي عملية تعبر عن مجموع التعديلات والإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة باعتبارها عملية مجتمعية متكاملة وشاملة، تعتمد على التدبير الواعي والإدارة التطبيقية في تجسيد برامجها الهادفة إلى تحسين مستوى الظروف العامة للسكان المحليين، وذلك ضمن إطار مركب وديناميكي يتوخى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين المحليين ومساعدتهم في تنظيم أنفسهم وتحديد مشاكلهم، وذلك من خلال الاعتماد على مواردهم الذاتية بالشراكة مع الجهود الحكومية.

وبالرجوع إلى أصل المفهوم نجد أنّ بداية التعرف على التنمية المحلية يعود إلى بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثير من الخبراء والمفكرين والمؤرخين لمفهوم تنمية المجتمع المحلي أنّ الأصول الأولى للمفهوم تعود إلى مجموع السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والمنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات البريطانية، والتي استهدفت جميعها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية المحلية.[1]

مرّ مفهوم التنمية المحلية بعدة تطورات وفق فترات زمنية مختلفة، حيث انتقل من المفهوم المبني على وتيرة النمو اقتصادي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة

[1] هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، سنة 2017-2018، صفحة 28-29.

معينة، انطلاقاً من التعبئة والتنسيق بين مواردها وطاقاتها وتنمية المجتمع، تبناه مؤتمر "كامبردج" سنة 1948، وقد فضل المؤتمر استعمال تنمية المجتمع مكان التعليم العام واعتبرت كحركة هادفة من أجل النهوض بالمجتمعات بمساعدة السكان أنفسهم، وإن لم يتخذ السكان المبادرات بأنفسهم، ويتطلب استخدام أساليب وتقنيات لتحويل المبادرات إلى أعمال فعلية تساعد المجتمعات بتوسيع اختياراتهم وتوفير احتياجاتهم وإشباعهم من أساسيات الحياة.

إنّ المفهوم المحلي للتنمية مرتبط بالإقليم بكل ما يترجمه هذا المفهوم من تعقيد خصوصاً تنوع للفعليين المحليين فالتنمية لها معاني يصعب فهمها، فمنهم من ينظر إليها على أنّها تنمية على المستوى الوطني، وآخرون يعتبرونها تنمية على المستوى الإقليمي، أمّا التنمية على المستوى المحلي تتطلب جهداً أكبر على مستوى الممثلين الفاعلين لزيادة نشاطهم من أجل تغير مستويات معيشتهم.[1]

ثانياً: تعريف التنمية المحلية

- التنمية المحلية هي مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.[2]

غير أنّ هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها:

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من المصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة، وزيادة تلك المصادر بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره مادياً وثقافياً وروحياً الشرط الأساسي لكل تنمية محلية.

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بأنّ التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: [3]

---

[1] ناصر فتحي، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري، تحليل حول فكرة الأقلمة، أطروحة دكتوراه، فرع علوم الأرض، تخصص تهيئة الإقليم، قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم، معهد علوم الأرض والكون، جامعة باتنة 2، مصطفى بن بولعيد، سنة 2020- 2021، ص 33.

[2] نوال يحياوي، تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل واستثمار محلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2020-2023، صفحة 58.

[3] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010، صفحة 76.

- ✓ مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- ✓ توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[1]

وقد عرفتها الهيئة الأمم المتحدة بأنّها: "العمليات التي يمكن بها توحيد المواطنين والحكومات (الدولة) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياه الأمة، والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع. [2]

ومن خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي، وأيضاً تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. إلخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة، على اعتبار أنّ التنمية المحلية هي كلاً متكاملاً لكافة جوانب مجالات الحياة.[3]

كما عرفت التنمية المحلية بأنّها العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام.[4]

من خلال التعاريف نستنتج أنّ التنمية المحلية تقوم على مجموعة من العناصر:

- التنمية المحلية تعتبر عملية مخططة هدفها الارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين المحليين في جميع المجالات، سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية.
- الجمع بين سياسة التنمية من المحلية إلى الوطنية لتحقيق قدر من التنمية الشاملة.
- ارتباط التنمية المحلية بالحفاظ على البيئة التي باتت مشكل يرهق مسار التنمية.[5]

---

[1] شويح بن عثمان، نفس المرجع، صفحة 76.

[2] بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج يومي 14.15 أفريل 2008، صفحة 2.

[3] وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد الثالث، المركز الجامعي إيليزي، جامعة سطيف 1، سنة 2018، صفحة 147.

[4] محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2010، صفحة 343.

[5] عبايدية سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد رقم 06، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، سنة 2019، صفحة 111.

- لا يمكن الظفر بوجود تنمية محلية دون تدخل أو مشاركة الأطراف الفعالة المتمثلة في مشاركة الأفراد المحليين في عمليه التخطيط والتنفيذ.
- تعتمد التنمية المحلية على مساهمة المواطنين في أعمال التنمية بالمشاركة في البرامج والمخططات المحلية والحكومية.[1]

نستنتج من خلال التعاريف أنّ التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكملها، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني.

الفرع 2: أهداف وخصائص التنمية المحلية

أولاً: أهداف التنمية المحلية

إنّ التنمية المحلية هي عملية الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية لتطوير كافة الجوانب الاقتصادية السياسية، الثقافية والبيئية للمجتمع، فهي تتوفر على مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها:

- تحقيق التوازن الجهوي والحد من الفوارق بين الأقاليم المختلفة عبر التراب الوطني، بخلق ديناميكية للتفاعل والعمل المشترك بين هذه الأخيرة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتحقيقها.
- تقريب الإدارة من المواطن لخلق نوع من التعاون بين المواطن المحلي وبين المنتخبين في تسيير الشؤون المحلية، كما تسعى إلى تحسين وتعزيز التعاون المشترك بين الإدارة المحلية والسلطات المركزية.
- تسعى لإشباع الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع المحلي كالعلاج، الأمن، التعليم.. لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي.
- رفع مستوى معيشة الأفراد وذلك بزيادة دخله بما يمكنه الحصول على ما يجعل حياته أكثر رفاهية وأكثر استقرار بحيث يصبح الفرد لا يفكر في الهجرة والنزوح الريفي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة من خلال شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز جذب السكان.[2]

وهناك أهداف أخرى نذكر أهمها:

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.

---

[1] عبايدية سارة، نفس المرجع، صفحة 111.

[2] حجاب عبد الله، التنمية المحلية.. النظريات والإستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، جوان 2017، صفحة 359.

- جذب الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير جميع التسهيلات لتطويرها وتوفير مناصب العمل لسكانها.
- تحقيق العدالة بين مناطق الدولة وذلك بشمولها بالمشاريع التنموية وعدم تمركزها في العاصمة فقط.
- الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشاريع التي ساهم في وضعها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.[1]

ثانياً: خصائص التنمية المحلية

تتسم عملية التنمية المحلية الجيدة بالخصائص التالية:

1. **الشمولية:** وتعني أن تشمل مشروعات وبرامج التنمية كافة مجالات واحتياجات المجتمع الاقتصادية الصحية، العمرانية، التعليمية، الاجتماعية والثقافية، أي أنّ التنمية تشمل كل مجالات نشاط المجتمع بمختلف تركيبته السكانية وتوزعهُ الجغرافي، وذلك من أجل تحقيق مبدأ العدالة والتكافؤ في الفرص بين كافه المواطنين.
2. **التوازن:** وتعني توجيه مجهودات التنموية والإمكانيات حسب الحاجيات المحددة للمجتمع، بحيث لا يمكن أن تتجاوز القدرات المخصصة لتلبية الرغبات والمتطلبات النسب المتلائمة مع الحاجات الحقيقية أو الحاجات المرصدة.
3. **التنسيق:** ويعني وجود تعاون بين جميع الأجهزة القائمة والأطراف المعنية بالعملية التنموية، وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواجية البرامج وتداخلها أو تضاربها.
4. **التكامل:** ويعني توجيه البرامج والقدرات لمعالجة متطلبات المناطق الريفية أو الحضرية حسب الحاجيات المحددة والتقليص من التفاوتات التي قد تحصل بين البيئتين، كما يعني الاهتمام بمعالجة الجوانب المادية والبشرية في نفس الوقت دون إهمال جانب على حساب جانب آخر. [2]
5. **الهادفة:** ويعني ذلك أنّها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها، وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات وتلك الإمكانات وإلاّ فإنّ هذه الأهداف لن تتحقق.

---

[1] وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، صفحة 98-99.

[2] محمد بن صديق، مشاركة المجتمع المدني في دعم استراتيجيات التنمية المحلية في ظل آليات الحكم الراشد، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، سنة 2019-2020، صفحة 152.

6. **النظامية:** لا تتم عملية التنمية عرضاً بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة وكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور المدخلات، العمليات، المخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتمويل..

وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية، أمّا المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها.

7. **العلمية:** التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.[1]

فرع 3: أبعاد، ركائز ومقومات التنمية المحلية

أولاً: أبعاد التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم، وعليه يمكن تحديد أبعاد التنمية المحلية كما يلي:

1. **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصادياً، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواءً عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي، ولهذا نجد أنّ المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقاً تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة.[2]
2. **البعد الاجتماعي:** إنّ البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان أنّه جوهر التنمية، وتركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، كذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، حيث يعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساسي في تحقيق التنمية المحلية من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة.[3]

---

[1] كمال بودانة، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013- 2014، صفحة 75.

[2] هادية بن مهدي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، سنة 2020-2021، صفحة 46.

[3] أمال فاضل، محاضرات إدارة التنمية المحلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، سنة 2019-2020، صفحة 40.

3. **البعد البيئي:** أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلاً بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون وغيرها من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول، إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم.

حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.
- وضع حدود الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي وإستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات، والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث.
- المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محلياً مثل المياه والغابات. [1]

شكل رقم 1: أبعاد التنمية المحلية وعناصرها

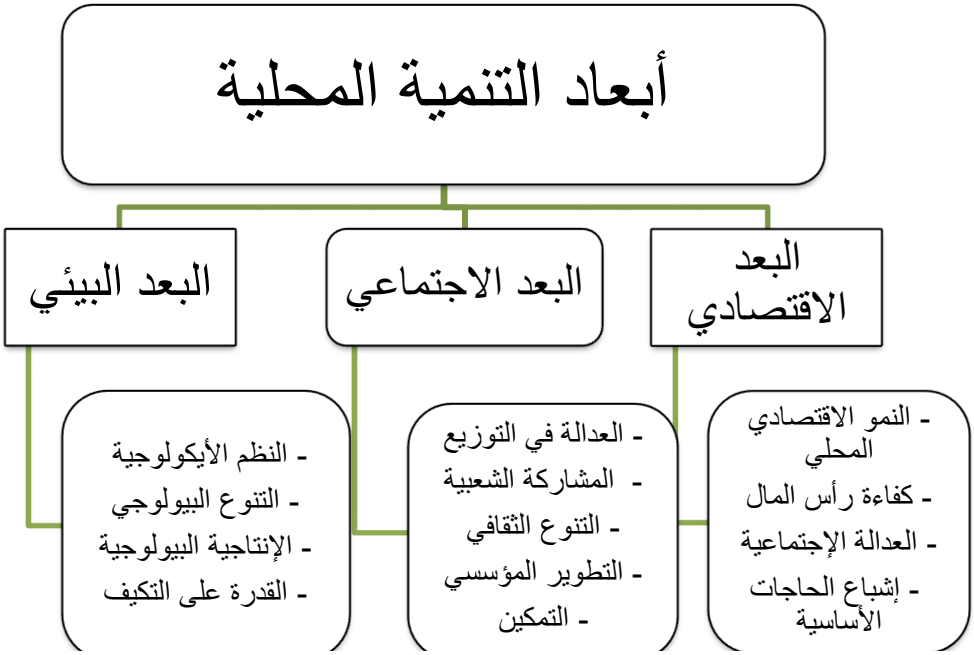

المصدر: أمال موساوي، حياة قريشي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 2، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، سنة 2020، صفحة 68.

[1] أمال فاضل، نفس المرجع، صفحة 40.

ثانياً: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية، وتتلخص أهمها فيما يلي:

- إشراك أعضاء المجتمع المحلي في التفكير ووضع البرامج التنموية عن طريق تطبيق مبدأ الديمقراطية وحرية الرأي للوصول إلى قناعة تامة بمدى ضرورة اكتساب مهارات عمل تؤهلهم على تطبيق أساليب وأنماط جديدة من العادات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تمكنهم من تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي لمستوى معيشتهم أو كسب الثقة في السلطات المحلية ومدى نجاح المشروعات والبرامج.
- **الموارد المحلية:** لكي تحقق التنمية المحلية أهدافها لابد أن يتوافر لها عبر الزمن المقادير الكافية من التمويل المحلي، فكلما استطاعت المحليات تعبئة المزيد من الموارد المالية سواء الذاتية أو الخارجية كلما أدى ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات وإعطائها مجالات وظيفية أوسع، ويقصد بالموارد المحلية هنا المادية والبشرية.
- **الوصول إلى النتائج الملموسة للمجتمع:** وتعني الإسراع إلى تحقيق برامج تتضمن تحقيق الحاجات الضرورية الاجتماعية والخدماتية للمجتمع المحلي، مثل الإسكان، الخدمات الصحية، تعبيد الطرقات وغيرها من الحاجات الضرورية اليومية.[1]
- **زيادة الدخل المحلي:** حيث أنّ زيادة الدخل سواءً المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية، ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي، فالمداخل التي على أساسها يتم برمجة مشاريع لذلك يرتبط الدخل المحلي ارتباطاً وثيقاً بمبادئ توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.
- التنمية المحلية هي ذلك النهج الذي يؤدي إلى التركيز على المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وخاصة في إقليم معين لتحسين الظروف المعيشية من خلال بعض الاكتفاء الذاتي الذي يقوم على التنويع وتكامل الأنشطة والتقاليد الإنتاجية المحلية والقيم الثقافية للواقع المحلي.[2]

ثالثاً: مقومات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على عدة مقومات نلخصها فيما يلي:

1. **مقومات بشرية:** إنّ العنصر البشري هو الأساس في العملية الإنتاجية وأساس نجاح التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة

[1] رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012-2013، صفحة 37-38.

[2] بغاوي ملوكة، أزمة التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص سياسيات عامة محلية، علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، سنة 2021- 2022، صفحة 53-54.

المشروعات، كما أنّه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع لها الحلول المناسبة في الوقت المناسب. [1]

2. **مقومات مالية:** يعد العنصر المالي عاملاً أساسياً في التنمية المحلية، حيث أنّ نجاح الهيئات المحلية يكمن في أداء مواردها المالية، ومن الطبيعي أنّه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على أكمل وجه معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفء وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم، وموازنة محلية،، وقيم مالية دقيقة إن توفرت هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.[2]

3. **مقومات تنظيمية:** إنّ المقومات التنظيمية تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار الإدارة المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، حيث يقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسيين هما:

- ✓ **مبدأ الديمقراطية:** إذ تفتح الإدارة المحلية الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي، وتدفعه للاهتمام بالشؤون العامة بحيث أنّه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.
- ✓ **مبدأ اللامركزية:** أي أن تستند مسالة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية. [3]

كما للتنمية المحلية مقومين أساسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية التي تقود لمشاركة السكان بجميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها انطلاقا من مبادراتهم الشخصية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب الاعتماد على النفس.[4]

---

[1] أمينة بن جدو، عبد الكريم زودالي وآخرون، أهمية البنوك في تعزيز التنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع في الجزائر، الملتقى الوطني، (آليات تمكين الجماعات المحلية الشاملة في الجزائر، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 14 ديسمبر 2023، صفحة 75.

[2] مباركي صالح، طجين سمير، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ملتقى وطني للمناجمنت العمومي، المؤسسات، المواطن، وقضايا التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 11 نوفمبر 2023، صفحة 7.

[3] صوالحي ليلى، محاضرات إدارة التنمية المحلية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، سنة 2019-2020، صفحة 19.

[4] رشيد بوخالفة، فضيلة سيساوي، حوكمة الإدارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، سنة 2021، صفحة 438.

الفرع 4: النظريات ،الاستراتيجيات ونماذج التنمية المحلية

ناقشت العديد من الكتابات والمناقشات في الفكر التنموي العديد من النظريات والاستراتيجيات والنماذج التي يمكن من خلالها إحداث تنمية محلية.

أولاً: نظرية التنمية المحلية

ومن أهم النظريات التي لها علاقة بالتنمية المحلية نذكر أهمها:

1. **نظرية أقطاب النمو**: يمثلها كل من "فرانسو ايبرو"، "بودفيل"، "هيرشمان" وغيرهم، ظهرت هذه النظرية في الستينات وقد ألهمت الحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، حيث تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب من خلال تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة، سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثم سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدول ككل.[1]
2. **نظرية القاعدة الاقتصادية**: هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أنّ مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدراتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول "كلود لكور" النمو الحضاري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، وهذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج وهذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجات المحلية وكذا توسع النمو.

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

- النشاطات القاعدية هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب الشغل وجلب مداخيل من الخارج، مثل قطاع السياحة..
- النشاطات الداخلية هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

3. **نظرية التنمية من تحت**: هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي، أهمها ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية، ممّا طرح أفكاراً جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي[2]

---

[1] ليلى صوالحي، التخطيط الإستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، سنة 2017-2018، صفحة 121.

[2] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011، صفحة 14.

مست المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

حيث "جون لويس قويقر" يقول حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنّها تعبر عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إدارة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية، والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية:

- وهي الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.
- الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبنائها.[1]

4. **نظرية المقاطعة الصناعية:** تعود هذه النظرية إلى المفكر "ألفريد مارشال" عام 1890، الذي تحدث فيها عن التجمعات التي تنشأ عن طريق تركز مجموعة من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال وفي منطقة واحدة، وأطلق عليها إسم "مقاطعة صناعية"، هذه الأفكار طورها الاقتصادي الايطالي بيكاتيني 1979 خصوصاً على مستوى ايطاليا وتحديداً في منطقة الوسط الشمالي.

تقوم هذه النظرية على فكرة تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة، وذلك يعود عليها بالنفع من خلال تخفيض تكلفة النقل والاستفادة من اليد العاملة المؤهلة والقريبة، كذلك تحويل وتبادل المعارف والمعلومات بين هذه المؤسسات.

5. **نظرية الوسط المتجدد:** هذه النظرية ظهرت نتيجة بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المتجدد والتي يترأسها "فيليب أيدلو"، حيث تعتبر هذه النظرية الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، وتنظر إلى التنمية المحلية على أنّها نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أنّ التنمية لا تحدث إلاّ بوجود وسط هذا الوسط هو الإقليم الذي يضم عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات، وبذلك يعتبر الوسط أو الإقليم حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.[2]

[1] خنفري خيضر، نفس المرجع، صفحة 15.

[2] غنية إبرير، مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، سنة 2020-2021، صفحة 43.

ثانياً: استراتيجيات التنمية المحلية

لابد للتنمية المحلية أن تقوم على واحدة أو أكثر من الاستراتيجيات التي تتناسب ظروف ذاك المجتمع المحلي وكذا البيئة القومية التي يتواجد ضمنها، حيث تمثل تلك الاستراتيجيات مجموعة الخطط والبرامج التنموية التي تبنى على خصوصيات وإمكانيات كل مجتمع محلي.

تتعدد وتختلف استراتيجيات التنمية المحلية حسب درجة مشاركة كل من السلطة المركزية والجهات المحلية في الجهود التنموية كالتالي:

1. **التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:** أي أنّ الحكومة المركزية هي التي تقوم بوضع الخطط التي تلاءم كل الأقاليم والمجتمعات المحلية للدولة، على أن تتكفل الجهات المعنية بعملية تنفيذ تلك الخطط.
   وقد تكون هذه الإستراتيجية ناجحة في حالة تخلف أو عجز المجتمعات المحلية من ناحية الموارد البشرية الكفأة، وكذا المالية والتكنولوجية..
2. **المشاركة المتوازنة في الجهود التنموية:** وذلك بتضافر جهود الحكومة المركزية والجهات المحلية بشكل متوازن في كل من عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة المستمرة، ويدعم فعالية هذه الإستراتيجية توفر كفاءات بشرية ومصادر مالية، ووعي اجتماعي وسياسي على المستوى المحلي.
3. **اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:** وينتهج هذا النوع من الاستراتيجيات في حالة بلوغ التنمية القومية الشاملة مستويات متقدمة، ونمو المجتمع المحلي بدرجة كبيرة وتطوره وتعقد مصالحه، ويعني هذا التوجه بحصر مختلف عمليات الجهود التنموية على مستوى المجتمعات المحلية، ويكون ذلك عملياً إذا توافرت الإمكانيات المحلية اللازمة.

كانت تلك أهم الاستراتيجيات التي يتم في الغالب انتهاجها في إطار التنمية المحلية، حيث يتم الخروج بالإستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات المناسبة، انطلاقاً من تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية المترابطة فيما بينها على مستوى تلك البيئة المحلية، وكذا البيئة الوطنية ككل.[1]

[1] أسماء عربي، تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية محلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2022-2023، صفحة 22.

ثالثاً: نماذج التنمية المحلية

لقد تعددت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلاّ أنّه حددت ثلاثة مناهج اعتبرت الأكثر انتشاراً ونجاعة في تحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في النموذج التكاملي، النموذج التكييفي والنموذج المشروع.

1. النموذج التكاملي:

يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، كما يتضمن تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية كل من جهته، كما يقوم على تشكيل وحدات إدارية جديدة تتولى توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية ويشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة المحلية.

ويشترط لنجاح هذا النموذج توفر شكل من أشكال الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة، متواصلة ومستمرة بين الهيئات العليا المركزية، والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة، كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر كذلك قدر من اللامركزية، اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.[1]

2. النموذج التكييفي:

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كون برامجهما تنبثق من المستوى المركزي، إلاّ أنّ الاختلاف بينهما يكمن في أنّ هذا النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي واستشارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية وهو لا يتطلب تغييراً في التنظيم الإداري القائم، كما أنّه يناسب الدول الحديثة الاستقلال والنامية نظراً لنذرة الموارد المالية والفنية لها.

3. نموذج المشروع:

على خلاف النموذجين السابقين يتميز هذا النموذج بإمكانية تطبيقه في منطقةٍ جغرافيةٍ معينة ذات خصوصيات مميزة، وهو نموذج متعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي، قابل للتطبيق على المستوى القومي بعد ثبوت نجاحه في المناطق المحلية.[2]

---

[1] عبد الله زبيري، محاضرات التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2020-2021، صفحة 16.

[2] سامي بن طالب، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، سنة 2022-2023، صفحة 49.

المبحث الثاني: العلاقة بين النظام المصرفي والتنمية المحلية

يمكن القول أنّه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، وهذا يعني أنّ هناك ترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية ذاتها، إذ أنّه لم يكن هناك مجال للشك حول أهمية هذا النظام في عملية التنمية، وقد تأكد هذا الدور من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية المحلية .

المطلب الأوّل: علاقة البنك المركزي في عملية التنمية المحلية

تلعب البنوك المركزية دوراً تنموياً أساسياً من خلال تمويلها المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، ومن خلال عملها على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، وقد اقتصرت الدراسات المنجزة على استعراض دور البنك المركزي في معظم الاقتصاديات، وعن أهميته في رسم السياسة النقدية والرقابة على البنوك وتنظيم والمعروض النقدي، رغم أنّ دوره في تطوير النظام المالي سبق دوره في الرقابة.

وعادةً ما تصنف أهداف البنوك المركزية إلى أهداف تكتيكية أو طارئة من أجل الاستقرار النقدي في الأجل القصير، وأهداف إستراتيجية أو إنمائية في الأجل الطويل، وفي جميع الاقتصاديات يتم عرض الأهداف الطارئة من خلال تشريعات تتعلق بالبنوك المركزية، في حين لا ترد الأهداف الإنمائية صراحة إلاّ في لوائح البنوك المركزية في الاقتصاديات النامية، بل يجب أن يكون الغرض الأساسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي هو أخذ المبادرة في إقامة جهاز مالي سليم (مؤسسات وأوراق مالية وأسعار فائدة) لعملية التنمية، يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق مالية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية وإشراف رقابي فعّال على النظام المصرفي، وتشريع سياسة نقدية وائتمانية وضمان سياسة لأسعار الفائدة تضمن التمويل المستمر لعملية التنمية، بإقامة هذا النظام المالي السليم والمتفق مع المتطلبات التنموية يكون البنك المركزي دوراً فعالاً في عملية التنمية، ويعتبر البنك المركزي ممولاً للتنمية المحلية من خلال:

- زيادته لكمية النقد المصدر وتقديم الائتمان بصورة مباشرة، وذلك عن طريق نشر فروع في كامل الأقاليم والمناطق المحلية التي تكون المصارف التجارية عامة غير مهتمة بإقامة فروع فيها.
- تمويل التنمية المحلية بمشاركة في تأسيس المؤسسات الائتمانية التي تطلع بشكل أكثر تخصصا في تمويل المشاريع التنموية.

ولذلك فالبنك المركزي يتميز بإقامة وتطوير الأسواق المالية والنقدية المحلية، حتى تدفع بعجلات التنموية في كل الأقاليم وكامل الوطن. [1]

[1] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، صفحة 237-238.

المطلب الثاني: علاقة البنوك التجارية في عملية التنمية المحلية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتعامل بالنقود إقراضاً واقتراضاً، تقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتوضيحها في عملية إقراض للأفراد والمشروعات، وبذلك تعتبر هذه البنوك ركن أساسي في النهوض بالجهود التنموية، من خلال عملها على توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع والاستثمارات التي تحقق مستويات عالية من التنمية المحلية والوطنية، فجوهر عمل هذه المصارف هو تجميع الودائع والمدخرات ومن ثم إعادة استثمارها وتوجيهها لخدمة التنمية المحلية عن طريق القروض، فالمشاريع الاستثمارية والقروض هو أساس عمل هذه المصارف وبذلك تكون للبنوك التجارية علاقة مباشرة بتحقيق التنمية المحلية.[1]

والقروض التي تعمل على منحها أيضاً تعتبر أكبر داعم لمختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية، ومحفزة لها إذا اعتبرنا أنّ أهم العوائق أمام المشاريع التنموية هي نقص الموارد التمويلية، فهذه المصارف عامة إن كان عملها يمتاز بالمرونة في تقديم القروض، فهي تعتبر أكبر داعم لتنشيط القطاع الخاص وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد محركا أساسية للتنمية المحلية.[2]

المطلب الثالث: علاقة البنوك المتخصصة في عملية التنمية المحلية

تعتبر البنوك المتخصصة من أنواع المصارف خاصة وإحدى مكونات النظام المصرفي عامة، فهي متخصصة لأنها تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي.

وتكمل أهميتها في عملية التنمية المحلية من خلال ارتباطها المباشر بتمويل الحاجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال، وتعتمد هذه البنوك على ما تقترضه من السوق المالية، ومن أهم المشاكل التي تواجهها هو ارتباط مستقبل البنوك بمستقبل النشاط الذي تخصص فيه ولأهميتها هذه سميت هذه البنوك في كثير من الاقتصاديات ببنوك التنمية، وتتميز البنوك المتخصصة عن غيرها من البنوك بأنّها تعتمد في جزء كبير من مواردها على رأسمالها وعلى ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجل طويلة، كما تعتمد اعتماداً كبيراً على القروض التي تحصل عليها من السوق المالية، ونظراً لما تواجهه هذه البنوك من نقص في الموارد المالية لمحدوديتها في قبول الودائع فإنّها غالباً ما تلجأ إلى تقديم الائتمان القصير الأجل، وممارسة بعض العمليات المصرفية التي تقوم بالبنوك التجارية، ورغم أنّ هناك اختلاف حول ممارسة البنوك المتخصصة لهذا النشاط إلاّ أنّ هناك من يدعو هذه البنوك إلى الدخول في ميدان التمويل الأجل وممارسة[3]

[1] بطاهر علي، نفس المرجع، صفحة 239-240.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2015، صفحة 87.

[3] بطاهر علي، المرجع سبق ذكره، صفحة 241-242.

الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، وقد تبنت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة هذا الاتجاه واعتبرته من التطورات الهامة المتوقعة لنشاط البنوك المتخصصة.[1]

ممّا سبق يمكننا القول أنّ النظام المصرفي له دور كبير في تمويل التنمية المحلية وأهدافها فهو يقوم بـ:

- تحفيز الادخار والاستثمار وتعبئة المدخرات مرتبط بشعور المدخرين بالراحة وعدم الحاجة لمراقبة مدخراتهم.
- بإمكان الترتيبات المالية خفض تكاليف المعاملات وتسهيل تعبئة المدخرات، وهو ما يؤدي في الأخير إلى تشجيع التخصص والابتكار الفني، وبالتالي زيادة الإنتاجية وتحسين استخدام الموارد الذي يساهم بدوره في المزيد من النمو الاقتصادي.
- زيادة العمق التمويلي للنشاط المصرفي الخاص تجاه القطاع الخاص والحد من هيمنة البنوك المركزية.
- توصيل الخدمات المالية إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين خارج القطاع المالي الرسمي، من أجل الحد من القطاع المالي الموازي.
- ضرورة توفر عنصر المعلومات وقابليتها للمقارنة حول قياس أداء الشركات والأعمال، التي من شأنها تسهيل عملية التعاقد مع الشركاء.

[1] بطاهر علي، نفس المرجع ، صفحة 242.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن العربي والغربي وتناولت موضوع النظام المصرفي وإصلاحاته، وأيضاً هناك دراسات اهتمت بموضوع التنمية المحلية ودورها في النظام المصرفي، ولعلّ أهم الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها في هذا الشأن نذكر منها:

المطلب الأوّل: دراسات عربية (محلية)

1. **دراسة محرزي جلال:** نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، وتمحورت إشكالية البحث حول **مدى تحقيق المنظومة المصرفية الجزائرية لمهامها والمتمثلة أساساً في تمويل الأنشطة الاقتصادية؟**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مستوى أداء وفعالية النظام المصرفي الحالي ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف الوساطة المالية واقتراح بعض التعديلات والسبل التي من شأنها تحسين أداء المنظومة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر ما يلي:

- أنّ الغاية من قانون النقد والقرض قد أصبحت غير واضحة بسبب الاختلاف الملحوظ بين معايير الاقتصاد المالي للسوق والسلوك المصرفي الناتج عن البنوك، فهذه الأخيرة غير قادرة على الاستجابة للشروط العادية للنشاط.
- كما أنّه لتحقيق المعايير المصرفية العالمية يتعين على النظام المصرفي أن يقوم بالإصلاحات التي من شأنها إزالة العراقيل التي تحول دون تسييره الفعّال وتطويره.

2. **دراسة خنفري خيضر:** تمويل التنمية المحلية في الجزائر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010 –2011، وتمحورت إشكالية البحث حول: **هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاماً فعالاً أم يجب تجديده؟**، وفي هذه الحالة ما هي الإستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أهم الإصلاحات التي يجب القيام بها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنّه:

- لا يوجد إطار مرجعي متفق عليه لمفهوم التنمية المحلية، فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يقوم على أسس وقواعد مستمدة من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير العمل والحياة.

- إنّ تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية.

3. **دراسة هوشات رؤوف:** حوكمة التنمية المحلية في الجزائر وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، سنة 2017-2018، وتمحورت إشكالية البحث حول: **إلى أي مدى يمكن أن تكون الحوكمة مقارنة جديدة لمعالجة الاختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر من خلال دراسة حالة ولاية بومرداس؟** حيث حاول في هذه الدراسة معرفة مدى الإمكانية في أن تكون حوكمة التنمية المحلية أمراً مساعداً على معالجة الإختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر بصفة عامة.

كما استعرض في دراسته مختلف عوائق ومتطلبات حوكمة التنمية المحلية في الجزائر سعياً منه إلى محاولة معرفة أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

وقد توصل في ختام دراسته إلى أنّ النموذج التقليدي البيروقراطي في التسيير مازال قائماً ومهيمناً على العملية، وهو ما انعكس على دور الجماعات المحلية من حيث عدم إعطائها الاستقلالية الكافية للقيام بأدوارها التنموية بفعالية أكثر، أو من حيث دورها في تنفيذ السياسات العامة للدولة، حيث تلعب دوراً مهيمناً ومقيداً لمساهمات مختلف الأطراف المجتمعية في عملية التنمية، الوضع الذي شجع انتشار ظاهرة الفساد وضعف الشفافية في العمل الحكومي وأداءه، وعدم توفر الخدمات العمومية بالشكل اللازم وهو ما ساهم بشكل كبير في ضعف برامج التنمية وزيادة حجم أزمة الثقة بين المواطن من جهة والإدارة المحلية من جهة ثانية.

4. **دراسة بالطاهر علي:** إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005- 2006، وتمحورت إشكالية البحث حول: **الإصلاحات المصرفية للوقوف على الدور الذي لعبه النظام المصرفي في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية؟** حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية، وذلك للوقوف على أثر هذه الإصلاحات في تفعيل هذا الدور.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

- الإصلاح المالي خطوة رئيسية في الإصلاح الاقتصادي.
- أهمية الإعتماد على النظام المصرفي في تمويل التنمية.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية (عربية)

1. **دراسة خالد محمود الكحلوت:** مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، سنة 2005، وتمحور إشكالية البحث حول: **هل تعتمد المصارف التجارية في فلسطين على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية؟** حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار لترشيد الائتمان لديها، وكذا توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة نجد:

- أنّ نتيجة التطورات التكنولوجية والإجراءات الالكترونية الحديثة وانتشار أسواق المال عبر العالم وتوظيف ذلك في تقديم الخدمة المصرفية، أدى إلى تطورات سريعة ومتلاحقة في العمل المصرفي بشكل عام، وتسهيلات الائتمانية.
- ولقد أدت هذه التطورات إلى أن أصبح العمل المصرفي في صناعة متكاملة لها أساليبها ومعاييرها الخاصة لتقييم الربحية والنمو، واشتركت العلوم المصرفية مع العلوم الأخرى من أجل عملية صنع القرار الائتماني الرشيد من خلال دراسة سلوك العملاء ودوافعهم واحتياجاتهم وتقديم الخدمات الائتمانية المصرفية التي تشبع رغباتهم.

2. **دراسة محمد سلمان شكير، سلمى جاسم خليف:** آليات تطوير النظام المصرفي، وهي عبارة عن مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 29 عدد 12، كلية القانون، الجامعة الإسلامية العراق، سنة 2021، وتمحورت إشكالية الدراسة حول: **ما هي آليات تطوير النظام المصرفي؟**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير أفضل الخدمات ومواكبة التطورات على جميع المستويات، وعلى هذا الأساس لابد من إيجاد تنظيم قانوني يواجه المشكلات ويبتعد عن التعقيدات الإدارية إلى جانب ذلك يجب إيجاد أو اقتراح حلول يمكن من خلالها مواجهة التحديات في النظام المصرفي.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة نجد:

- أنّ النظام المصرفي يمثل جزء من أهداف حسن إدارة وتسير شؤون الدولة.
- النظام المصرفي هو أحد الدعائم الأساسية في المؤسسات الاقتصادية.

3. **دراسة أحمد شلال عكاب:** أثر عناصر النموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، سنة 2017، وتمحورت إشكالية البحث حول: **ما مدى أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية؟**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تقييم أداء البنوك التجارية العاملة في الأردن باستخدام معيار CAMELS خلال فترة الدراسة، وتوصل من خلال دراسته أنّ وجود أثر لعناصر نموذج CAMELS في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة مع إبراز القيمة المضافة.

بعد استعراضنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية تحت عنوان تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2022).

حيث أنّ معظم الدراسات ناقشت مشكلة محددة لها علاقة جزئية بموضوع دراستنا الحالية، فلقد شكلت لنا قاعدة تمّ الاعتماد عليها من أجل التوسع في بحثنا من خلال النتائج المتحصل عليها.

فجل الدراسات السابقة تعرضت للنظام المصرفي الجزائري، فدراسة بناشنهو فريدة تناولت قانون النقد والقرض بالتفصيل والتعديلات إلى غاية 2023، ومنها ما كان أخص كدراسة كل من خنفري خيضر، التي عنيت بتمويل التنمية المحلية في الجزائر، ودراسة شويح بن عثمان التي عنيت بدور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، ودراسة هوشات رؤوف التي تناولت موضوع حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، أمّا دراسة بطاهر علي فقد خصصت في إصلاحات النظام المصرفي وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها ألمت بجميع الجوانب التي تناولتها هذه الدراسات، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى فترة حرجة بسبب أزمة "فيروس كورونا"، التي تعرضت لها الجزائر سنة 2020، والذي يبرز ذلك من خلال تحليل مؤشرات النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية المحلية، وهو ما توافق مع فترة الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل الأوّل:

بناءً على ما تطرقنا إليه في الفصل، اتضح لنا أنّ النظام المصرفي هو الحجر الأساسي الذي تقوم عليه البنوك المختلفة، فهو يحتل مكاناً محورياً في عملية التنمية سواءً على مستوى الوطني أو المحلي، باعتباره ممولاً أساسيا لها، حيث يقوم بهذا الدور التنموي إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال عمله على توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع والاستثمارات التي تحقق مستويات عالية من التنمية المحلية.

ولذلك فإنّ النظام المصرفي وخاصة البنوك التجارية لها دور كبير في تمويل التنمية المحلية، وذلك عن طريق تقديم القروض بمختلف أنواعها وغيرها من العمليات التي توفر الموارد المحلية، وبذلك يمكن القول أنّه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى نظام مصرفي أكثر تطوراً وأوسع خدمات، وهذا يعني أنّ هناك ترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية ذاتها، وبالتالي أصبح من الضروري وضع تعديلات من أجل تحسين أداء وفعّالية النظام المصرفي لمواكبة التغيرات الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

تطور النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد:

بعد التعرض في الفصل الأوّل إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالنظام المصرفي والتنمية المحلية، خُصِص هذا الفصل للتعرف على أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء بأفكار جديدة حول دور النظام المصرفي وتنظيمه، وسوف يتم التطرق إلى تحليل مؤشرات النظام المصرفي الجزائري التي تساهم في عملية التنمية المحلية، بالإعتماد على المعطيات والإحصائيات المستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (1990 – 2022)، وسنقوم بإجراء دراسة تطبيقية نحاول من خلالها الكشف عن دور القروض البنكية في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة تحليل قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل إعطاء صورة واقعية عن مختلف الأدوار والخدمات التي يقدمها البنك لتشجيع المبادرة التنموية المحلية، وذلك بهدف الوقوف على حقيقة وواقع النظام المصرفي في الجزائر ودوره في تمويل مشاريع التنمية المحلية.

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأوّل خصص في تطور النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 90-10، أمّا المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تحليل مؤشرات النظام المصرفي الجزائري التي ساهمت في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2022)، أمّا المبحث الثالث كان عبارة عن تحليل قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدعم وتمويل التنمية المحلية خلال الفترة (2016-2023).

المبحث الأوّل: تطور النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 90-10

أُدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها إصلاحات 1990، التي عرفت إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد.

المطلب الأوّل: مضمون قانون النقد والقرض 90-10

إنّ صدور قانون 90 -10 المتعلق بالنقد والعرض والمؤرخ في 1990/4/14 كان منعطفاً حاسماً فرضه اقتصاد السوق لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري، وبالرغم من أنّه صدر في ظروف صعبة نوعاً ما، إلاّ أنّ معظم الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء قانون النقد والقرض 90- 10 ليحرر البنوك التجارية من القيود الإدارية المفروضة عليها ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي "بنك الجزائر" ونظم البنوك والقرض في آن واحد، وهو بذلك:

- يجعل هيكلة القطاع المصرفي في أرضية لعصرنته.
- يعطي للبنك المركزي استقلاليته.
- يمكن البنك المركزي من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.
- يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ويعتبر قانون النقد والقرض القاعدة التشريعية الأساسية للإصلاحات الاقتصادية، حيث تناول جميع المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك وذلك ضمن ثمانية محاور أساسية وهي:

- النقد.
- هياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته.
- التنظيم البنكي.
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.
- حماية المودعين والمقترضين.
- تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.
- العقوبات الجزائية.
- أحكام انتقالية ومختلفة. [1]

[1] عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2011 -2012، صفحة 106.

وقد أعطى قانون النقد والقرض للبنوك العاملة في الجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم الائتمان بمختلف الآجال طبقاً لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فتح القانون المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للعمل في السوق المصرفية الجزائرية، وقد جاء قانون النقد والقرض لتقرير رقابة البنك المركزي على البنوك العاملة في الجزائر وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد نص قانون النقد والقرض على تدابير جوهرية أهمها:

- إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي.
- توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في مجال القروض.
- تمّ إنشاء مجلس النقد والقرض ومهمته صياغة سياسات القرض والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ وثلاثة مندوبين عن الحكومة.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 90-10

الفرع 1: أهداف قانون النقد والقرض90-10

هدف قانون النقد والقرض 90- 10 الصادر في أفريل 1990 إلى تحقيق ما يلي:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر وبين الخزينة العمومية بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود.
- منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة جهاز مالي ومصرفي أكثر استقرار، وذلك من خلال إنشاء مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد تمّ في هذا الصدد إصدار تعليمة البنك المركزي الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية.
- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح البنك المركزي يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أنّ هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكراً على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.[2]

[1] ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 -2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، سنة 2012 -2013، صفحة 166.

[2] سنوني علي، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2020 -2021، صفحة 28- 29.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وعدم التفرقة بين المتعاملين العموميين والخواص في ميدان الإقراض والنقد.
- إقامة نظام بنكي متطور وقادر على ممارسة المهنة البنكية بشكل يضمن تحقق تراكم رأس المال، وتوجيه مصادر التمويل مع توسع شبكة البنوك التجارية.
- إنشاء نظام بنكي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان، ويكون فعالاً وقادراً على تعبئة وتوجيه الأفراد.
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد، وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك. [1]

الفرع 2: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة، تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وانعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر ومن أهم مبادئه مايلي:

1. **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** يعني ذلك أنّ القرارات النقدية لم تعد تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءً على الوضع السائد الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.[2]

إنّ تبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض قد سمح بتحقيق مجموعة من الأهداف، نلخص أهمها في مايلي:

- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخلياً بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة للضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دوراً مهماً باتخاذ القرارات المتعلقة بالقرض.
- استيعاب البنك المركزي لدوره في قمة هرم النظام النقدي والمسؤول الأوّل عن تسيير السياسة النقدية.[3]

---

[1] صليحة عماري، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2020- 2021، صفحة 23.

[2] مداني أحمد، دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، سنة 2005 -2006، صفحة 167.

[3] بالوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2006 صفحة 20.

2. **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى القرض (تمويل المصرف المركزي لعجز الخزينة)، الأمر الذي أدى إلى تداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق هذا التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية تداخلاً بين أهدافها، فأصبح تمويل الخزينة تربطه قواعد وإجراءات، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
   - استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
   - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
   - الحد من الآثار السلبية المالية العامة على التوازنات النقدية.
   - تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد. [1]
3. **الفصل بين دائرة الميزانية العامة ودائرة القرض:** كما أنّ الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وخلق مثل هذا الأمر غموضاً كبيراً على مستوى نظام التمويل، وأدرك قانون النقد والقرض هذه المشكلة وألغى دور الخزينة في منح القرض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وابتداءً من هذه اللحظة أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:
   - استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية وخاصة المتمثلة في منح القروض.
   - أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنّما يرتكز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.[2]
4. **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة عملياً في مستويات عديدة، حيث كانت وزارة المالية تتصرف على أساس أنّها هي السلطة النقدية، كما كانت الخزينة تلجأ في أي وقت وبدون حدود تقريباً إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وعلى هذا الأساس كانت تتصرف أيضاً كما لو كانت هي السلطة النقدية، وهكذا تمّ إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية مقارنة مع مراكز القرار الاقتصادي الأخرى، أطلق عليها اسم مجلس النقد والقرض وقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه السلطة النقدية:[3]

---

[1] علي بن ساحة، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، سنة 2018- 2019، صفحة 28- 29.

[2] تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2007- 2008، صفحة 15.

[3] عثمان عثمانية، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، سنة 2022-2023، صفحة 44.

- وحيدة: ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- مستقلة: ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية.
- وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية. [1]

5. **وضع النظام المصرفي على المستويين:** جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام بنكي على مستويين، بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان، وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة البنكية، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي، وبفضل المكان التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي، وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.[2]

المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض 90-10

على الرغم من كل ما قدمه قانون النقد والقرض إلاّ أنّه تعرض لمجموعة من التعديلات، وهذا من أجل مواكبه التطورات الحاصلة ومن أهمها:

1. **تعديل سنة 2001:** يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أو تعديل للقانون 90- 10، حيث مسّ الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، ويهدف أساساً إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- **الأوّل:** يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- **الثاني:** يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر. [3]

[1] عثمان عثمانية، نفس المرجع ، صفحة 44.

[2] زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2021، صفحة 80.

[3] صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، عن جامعة قسنطينة، سنة 2010- 2011- صفحة 17- 18.

فالمادة 3 من الأمر 01-01 تعدل أحكام الفقرتين الأوّل والثاني من المادة 23 من قانون النقد والقرض، والتي تنص على أنّه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفية عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أثناء ممارسة مهامهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

كما أنّ المادة 13 من الأمر 01-01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض، والتي تنص على أنّ المحافظ ونوابه يعينون لمدة 5 و6 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة.

أمّا مجلس النقد والقرض فأصبح بموجب الأمر 01/01 يتكون من :

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، وهكذا أصبح عدد أعضاء المجلس عشرة بدلاً من سبعة أعضاء تتمثل صلاحيته حسب المادة 10 في:

✓ للمحافظ صلاحية استدعاء أعضاء مجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله، أما الاجتماع فيعقد على أساس بلوغ النصاب أي ستة أعضاء على الأقل.

✓ تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة، وفي حالة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحاً.

✓ لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.

✓ يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل بناءً على استدعاء من رئيسه أو كلما كانت الضرورة بمبادرة من الرئيس أو أربعة أعضاء. [1]

2. **تعديلات سنة 2003:** بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطة العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر03-11 الصادر في26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:

أ. تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيته بشكل أفضل من خلال:

- الفصل داخل البنك الجزائري بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة. [2]

[1] صوفان العيد، نفس المرجع ، صفحة 17- 18.

[2] زيتوني كمال، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، سنة 2017، صفحة 09.

ب. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق:

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للدائرة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- إتاحة تسيير نشاط المديونية العمومية.

ج. تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل المصارف وإدخال الجمهور من خلال:

- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات.
- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف.
- تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر.
- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر. [1]

3. **تعديلات سنة 2004:** القانون رقم (01-04) الصادر في تاريخ 2004/3/4 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض 90-10 حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري، بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار وبـ 500 مليون دينار للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

إنّ تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم، إلاّ أنّه لم يجيد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي، عوضاً عن تفعيل ذلك من خلال التعليمة التي أصدرها رئيس الحكومة، المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، وذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل ونقص الجهاز المصرفي رغم الأزمات المرتبطة بها.[2]

---

[1] زيتوني كمال، نفس المرجع ، صفحة 09.

[2] شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، سنة 2019- 2020، صفحة 201-202.

4. **تعديل سنة 2010:** لقد تواصلت الإصلاحات البنكية في الجزائر سنة 2010، وذلك من خلال إصدار الأمر 10-04 بتاريخ 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11/3، المتعلق بالنقد والقرض، وقد ركز هذا التعديل الجديد على ثلاثة نقاط أساسية هي:
   - أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية.
   - تنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية.
   - التعزيز الضروري للرقابة البنكية.

ويمكن توضيح مضمون الأمر 4/10 من خلال تحليل مبادئ إصداره، والمتمثلة في:

1. **توسيع صلاحيات بنك الجزائر:** وضمن هذا الصدد جاء هذا الأمر بغرض توسيع صلاحيات البنك المركزي لتشمل السعي نحو تحقيق استقرار الأسعار، حيث تنص المادة 02 من الأمر 4/10 والمعدلة لماده 35 من الأمر 11/3 على ما يلي:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدف من الأهداف السياسية النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في مجال النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على تحسين تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته، كما تمت إضافة وتعديل بعض صلاحيات مجلس النقد والقرض من خلال المادة 06 من الأمر 4/10 المعدلة والمتممة للمادة 62 من الأمر 11/3.

2. **إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية:** فمن خلال المادة 6 من الأمر 4/10 تم تعديل المواد 72، 80، 83 من الأمر 11/3، حيث تمت إضافة خدمات جديدة يمكن أن تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية، والمتمثلة في الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية، وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها مع ضرورة مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.[1]

[1] عبد العزيز قتال، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، سنة 2020 -2021، صفحة 98- 99.

3. **تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي على البنوك والمؤسسات المالية:** وذلك بغية تعزيز حماية مصالح الدولة، من خلال النص على أنّ إنشاء أي بنك أو مؤسسة مالية في المستقبل من طرف مستثمر أجنبي يتطلب مساهمة وطنية في الرأسمال لا تقل عن 51%.
4. **توفير وإدارة وسائل الدفع:** حيث ينص الأمر 10-04 في مادته رقم 56 على ضرورة حرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها، كما تنص المادة 119 من نفس الأمر على ضرورة التزام البنوك بوضع وسائل الدفع الملائمة حتى تصرف زبائنها في آجال معقولة، وإعلام الزبائن بطريقة دورية بوضعيتهم إزاء البنك الذي يلتزم بتزويدهم بكل معلومة مفيدة تتعلق بالشروط الخاصة بالبنك.
5. **تعزيز أمن وسلامة النظام البنكي:** وضمن هذا الصدد تنص المادة 97 من الأمر 10-04 على ضرورة التزام بنك الجزائر بالمهمة، المتمثلة في السير على ضمان سلامة وتماسك النظام البنكي، من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابي داخلي ناجع، وفي إطار سلامة النظام البنكي وصلابته فرض بنك الجزائر على البنوك العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن لديه لتلبية حاجيات عمليات التسديد، بعنوان نظم الدفع لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم.
6. **مركزية المخاطر:** تفادياً لخطر زيادة ديون العائلات نص الأمر 4/10 في المادة 98 على ضرورة الإنشاء الإجباري للمركزية خاصة بمخاطر العائلات، ومركزية أخرى خاصة بمخاطر الشركات.
7. **لجنة الرقابة البنكية:** وفقاً لنص المادة 8 من الأمر 4/10 المعدلة للمادة 106 من الأمر 3/11 تتكون البنكية من:
   - ✓ المحافظة رئيسياً.
   - ✓ ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.
   - ✓ قاضيين اثنان ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيساً الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارات المجلس الأعلى للقضاء.
   - ✓ ممثل عن مجلس المحاسبة، يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.
   - ✓ كما يطلب من اللجنة البنكية أن تقدم تقريراً سنوياً إلى رئيس الجمهورية. [1]

[1] عبد العزيز قتال، نفس المرجع ، صفحة 99- 100.

5. **تعديل سنة 2017:** نتيجة الأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري تمّ استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، ممّا دفع بالخزينة إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تمّ اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما استفادت الخزينة بالنسبة من الفوائد المعتبرة من نتائج بنك الجزائر، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة بالنسبة لسنة 2017 في حاجة إلى تمويل 500 مليار دينار جزائري.

قامت السلطات العمومية بمنح اللجوء إلى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذا قررت الحكومة اللجوء إلى "أداة التمويل غير التقليدي" أو "التسهيلة الكمية" وقصد إدراج هذه الأداة الجديدة تمّ تعديل قانون النقد والقرض وفق القانون 17-10، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/3 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن المادة 45 مكرر، التي تقضي شراء البنك المركزي للسندات المالية بصفة مباشرة عن الخزينة بصفة استثنائية ولمدة خمس سنوات، من أجل المساهمة في تغطية نفقات الخزينة، وتمويل الدين العمومي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي تنبغي أن تقضي في نهاية الفترة المحددة (خمس سنوات) كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة، وتوازن ميزان المدفوعات وتحديد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم، وحسب الوزير الأوّل فإنّ هذه الآلية الجديدة ستعطي فرصة للمستثمرين لرفع قدراتهم من خلال الصندوق الوطني للاستثمار الذي سيمنح قرضاً تسدد على مدى 30 سنة، سيتم إعفائها من تسديد الفوائد على مدى 5 أو 10 سنوات، كما ذكر وزير المالية بأنّ التمويل الغير تقليدي سيوجه للاستثمار ولإعادة ديون سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سونطراك من أجل السماح لهاتين الشركتين ببعث مشاريعها.

وينبغي الإشارة إلى أنّ المصادقة على هذا التعديل في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذي يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر، والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور بنك الجزائر في كبح التضخم والمحافظة على إستقرار العملة.[1]

[1] قصاص شريفة، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، سنة 2018-2019، صفحة 49.

6. **تعديل سنة 2020:** بناءً على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس 2020، يصدر نظام رقم 20- 01 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، ينص النظام على ما يلي:

- **المادة 01:** يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية.
- **المادة 02:** يقصد بالشروط البنكية المكافآت والتعريفات والعمولات المطبقة على العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية.
- **المادة 03:** تعتبر العمليات المصرفية كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في معاملتها مع الزبائن، كما هي محددة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المعدل والمتمم.
- **المادة 04:** يجب أن يخضع تسويق أي منتوج جديد أو خدمة بنكية من طرف البنوك أو المؤسسات المالية لترخيص مسبق صادر عن بنك الجزائر.
- **المادة 05:** في مفهوم هذا النظام يقصد بمنتج أو خدمة جديدة كل منتج ادخار، منتج قرض أو خدمة بنكية لم يكن محل ترخيص ولم يكن محل طرح في السوق.
- **المادة 06:** سيتم تحديد العناصر المكونة للملف الواجب تقديمها دعماً لطلب الترخيص لتسويق المنتج الجديد، أو الخدمة البنكية الجديدة بتعليمة من بنك الجزائر.
- **المادة 07:** تقوم مصالح بنك الجزائر بمسك مدونة يوثق فيها المنتجات والخدمات البنكية المرخصة، ويتم تحيينها بصفة دورية، تكون هذه المدونة محل نشر من طرف بنك الجزائر وترسل إلى البنوك والمؤسسات المالية، يجب على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تسويق المنتجات أو الخدمات البنكية المدرجة في المدونة المشار إليها أعلاه أن تقوم بتصريح لدى بنك الجزائر.
- **المادة 08:** سيتم تحديد صيغة ومضمون هذا التصريح بموجب مذكرة من مصالح بنك الجزائر.
- **المادة 09:** يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها والجمهور عن طريق كل الوسائل بالشروط البنكية التي تطبقها على العمليات المصرفية التي تقوم بها، وبهذه الصفة يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تطلع زبائنها على شروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المختلفة [1]

[1] بن عيسى أمينة، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم المالية والمحاسبة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2023/2022، صفحة 66 -67.

التي تسمح بها وكذا الالتزامات المتبادلة بين البنك والزبون، يجب أن يتم تحديد هذه الشروط في عقد فتح الحساب أو في المستندات المرسلة لهذا الغرض

- **المادة 10:** يجب على البنوك بالنسبة لكل العمليات المسجلة في الجانب الدائن من الحساب أن تقوم إجباريا بالقيد في الجانب الدائن للزبون، في الآجل الموافقة لتاريخ تحديد القيمة.
- **المادة 11:** يتم تنظيم وتحديد تواريخ القيمة الخاصة بالعمليات المصرفية بتعليمة من بنك الجزائر.
- **المادة 12:** يترتب على كل تأخر يحدث في تنفيذ عملية مصرفية، بعد مضي تاريخ تحديد القيمة المذكورة أعلاه تقديم تعويض يدفع للزبون من قبل البنك أو المؤسسات المالية المعنية.
- **المادة 13:** يتم تحديد نسب الفائدة الدائنة والمدينة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية، ولا يمكن في كل الحالات أن تتعدى نسب الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد الذي حدده بنك الجزائر.
- **المادة 14:** يتعين على البنوك أن تقدم مجاناً الخدمات المصرفية الآتية:
  - ❖ فتح وإقفال الحسابات بالدينار.
  - ❖ منح دفتر الشيكات، منح دفتر الادخار.
  - ❖ منح بطاقات بنكية (داخلية).
  - ❖ عمليات الدفع نقداً لدى البنك.
  - ❖ إعداد وتسليم أو إرسال عند الاقتضاء كشف حساب سنوي للزبون.
  - ❖ الاطلاع على الحساب عن بعد.
  - ❖ عملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.
- **المادة 15:** سيتم تحديد تعريفات العمولات المقتطعة من طرف البنوك بموجب عمليات التجارة الخارجية عند الاستيراد، وتحويل المداخيل بتعليمة من بنك الجزائر.
- **المادة 16:** تحدد البنوك والمؤسسات المالية باستثناء الخدمات المصرفية المجانية المنصوص عليها في المادة 14 أعلاه، والعمولات المشار إليها في المادة 15 من هذا النظام بكل حرية، المعدلات ومستويات العمولات الأخرى يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الاحترام الصارم للشروط المطبقة على العمليات المصرفية التي حددتها. [1]

[1] بن عيسى أمينة، نفس المرجع ، صفحة 67- 68.

- **المادة 17:** تحدد كيفية تطبيق أحكام هذا النظام بما فيها تلك المتعلقة بمعدل الفائدة الزائد بتعليمة من بنك الجزائر.
- **المادة 18:** يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 08 أفريل سنة 2013، والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.[1]

7. **تعديل سنة 2022:** جاء هذا القانون لإدخال إجراءات جديدة للانتقال من عملة ورقية إلى عملة رقمية، حيث أنّ مشروع القانون التمهيدي والمعدل والمتمم للأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2023 المتعلق بالنقد والقرض، تضمن إجراءات لتفعيل الصيرفة الإسلامية وضبطها بإطار قانوني يسمح باستقطاب الأموال المتداولة خارج البنوك، والتي بلغت حوالي 31% من الكتلة النقدية الوطنية المتداولة، والمقدرة بحوالي 30 مليار دولار، ممّا يجعلها عديمة النفع للاقتصاد الرسمي، حيث من شأنه هذا التعديل تكريس المعاملات الالكترونية وبالتالي تقليص المعاملات الرقمية.

بالنسبة لهذا القانون فقد أعطى الإجراءات الخاصة بالصيرفة الإسلامية طابعاً قانونياً وشرعياً، ومكّن البنوك العمومية والخاصة من العمل وفق هذه المنظومة المصرفية التي لا تتعامل بنسب الفائدة، وتحديد شروط الادخار في إطار هذا النوع من الصيرفة وتحويله للاستثمار بالنسبة للشركات، بالإضافة إلى تحديد الإطار العام لاستهلاك الأسر، إنّ هذا التعديل الجديد للقانون يدرج تسهيلات في العمليات والتحويلات الرقمية، خاصة في مجال خدمات البيع والشراء بعملة رقمية.[2]

[1] بن عيسى أمينة، نفس المرجع ، صفحة 69.

[2] بناشنهو فريدة، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2022- 2023، صفحة 96.

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات النظام المصرفي ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة (1990- 2022)

من خلال هذا المبحث سنتعرف على ثلاث مؤشرات أساسية لمعرفة وضعية النظام المصرفي في الجزائر، التي تسعى جاهدة في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأوّل: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية خلال الفترة (1990- 2022)

عرفت تطور الكتلة النقدية تزايداً مستمراً منذ بداية الإصلاح النقدي ولغاية السنوات الأخيرة، فالبرغم من أنّ هذا الإصلاح الجديد كان يهدف إلى التحكم في نمو كمية النقود، إلاّ أنّ الواقع حال دون ذلك.

الجدول رقم 01: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990- 2022)

الوحدة النقدية: مليار دج

السنوات	M_1	M_2	الكتلة النقدية%	السنوات	M_1	M_2	الكتلة النقدية%
1990	271,4	343,005	11,3	2007	4233,6	5994,6	21,5
1991	325,93	415,27	21,07	2008	4964,9	6956,0	16,03
1992	370,37	515,905	24,23	2009	4949,8	7178,7	3,12
1993	448,58	627,427	21,62	2010	5638,5	8162,8	15,44
1994	477,14	723,514	15,31	2011	7141,7	9929,2	19,9
1995	521,6	799,592	10,51	2012	7681,5	11015,1	10,91
1996	591,7	615,058	14,44	2013	8249,8	11941,5	8,40
1997	675,6	1081,518	18,19	2014	9603,0	13685,8	14,60
1998	813,7	1592,461	47,24	2015	9261,1	13704,5	0,2

0,8	13816,3	9407,0	2016	12,36	1789,35	905,1	1999
8,38	14974,6	10266,1	2017	13,03	2022,534	1048,2	2000
11,09	16636,7	11404,1	2018	22,29	2473,5	1238,5	2001
−0,75	16510,7	10979,2	2019	17,3	2901,5	1416,3	2002
6,50	17659,6	11901,8	2020	15,6	3299,5	1643,5	2003
10,05	20053,5	13590,3	2021	11,43	3644,4	2165,7	2004
13,79	22964,5	15379,5	2022	11,22	4070,4	2437,5	2005
/	/	/	/	18,67	4827,6	3177,8	2006

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات الثلاثية وبنك الجزائر.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثاني 2022، رقم 29، صفحة 08.

الشكل رقم 02: يمثل منحنى بياني لتطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2022

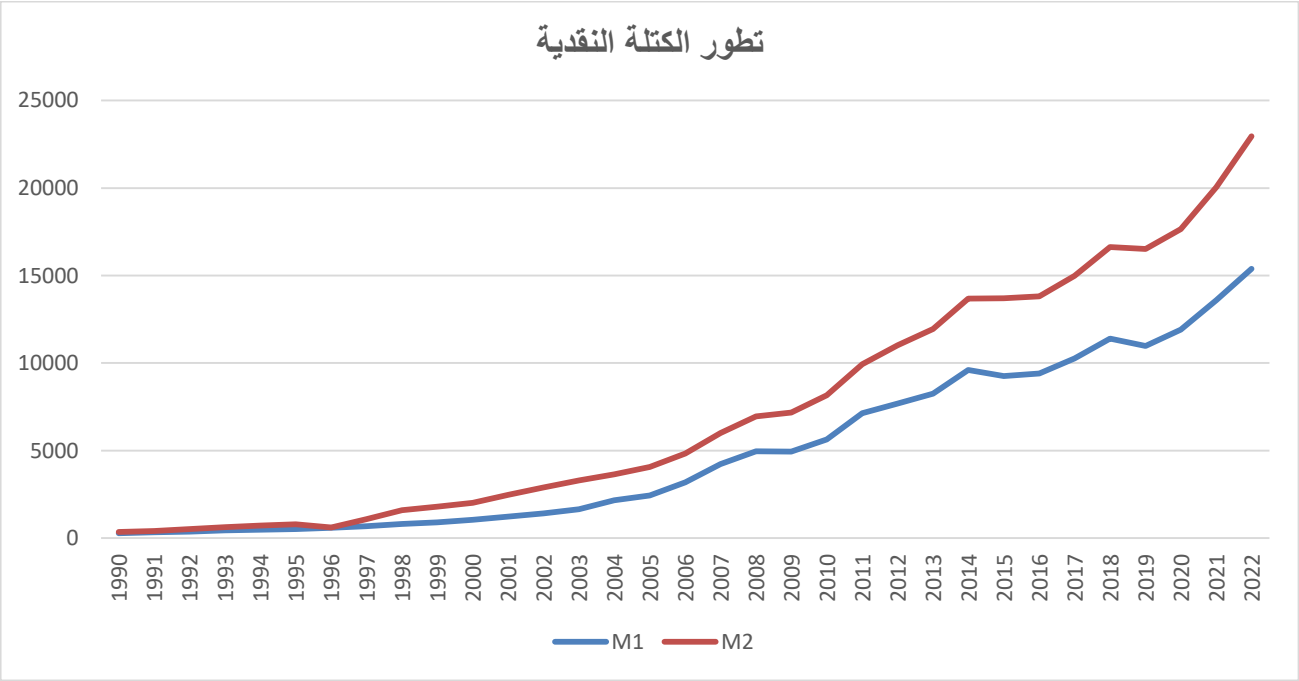

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول رقم (01) والمنحنى رقم (02) الذي يبرز بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال الفترة (1990- 2022) حيث شهدت عدة تطورات:

الفترة الأولى (1990-2000): نلاحظ زيادات ملحوظة خلال هذه الفترة لـ M_1 ،M_2 وهذا راجع لنمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول وضعف بنكية الاقتصاد، حيث ارتفعت تقريبا 5% من سنة 1990 إلى 2000 وسبب الزيادة نتيجة:

1. تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين.
2. السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي.
3. معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق هذا النظام المصرفي.
4. تفضيل الأفراد للسيولة بما فيها (مستوى أسعار الفائدة وعدم تطور المنتجات المصرفية).

الفترة الثانية (2001-2011): ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه استمرار الكتلة النقدية لـ M_1 وM_2 في التزايد المستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ سنة 2001 معدل الكتلة النقدية 22.29%، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الأرصدة النقدية الأجنبية، وذلك نتيجة:

1. ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.
2. البدء في تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجت خلاله سياسة توسعية، من أجل تحقيق معدل النمو المرتفع، وهذا النمو يؤثر بصفة خاصة على التنمية المحلية والذي خصص له مبلغ قدر بـ 7.5 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دينار.

أمّا سنة 2002 بلغ معدل الكتلة النقدية لـ M_1 وM_2 17.3% ثم انخفضت 15.6%، 11.43%، 11.22%، خلال سنوات 2003، 2004، 2005 على التوالي، والسبب يعود إلى تسجيل عملية سحب كبيرة للأموال دون عودتها إلى المسالك البنكية، أما خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2007 فقد زاد من 18.67% إلى 21.5% بسبب سرعة تداول النقود القانونية والتي تراوحت بين 1,6 و1,3، والتي تبرز الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية وتداولها خارج القنوات المصرفية .

أمّا الفترة 2008 إلى 2010 فقد عرفت تذبذب في معدل الكتلة النقدية، حيث بلغ معدل النمو أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمعدل نمو قدر 3,11% مقارنة بسنة 2008، التي سجلت معدل نمو 16.3%، وذلك لسببين رئيسيين:

السبب الأوّل وكما أشار إليه بنك الجزائر تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية لدى البنك المركزي.

السبب الثاني فيرجع إلى انخفاض وتقلص الودائع تحت الطلب سنة 2009، وبهذا استمرت الكتلة النقدية في الارتفاع في سنة 2011، حيث قدر معدل بـ 15.44% ليصل سنة 2011 إلى 19.9%.

الفترة الثالثة (2012-2022): شهدت هذه المرحلة تذبذب في معدلات الكتلة النقدية، حيث سنة 2012 و 2013 كان معدل النمو 10.91% و 8.40% على التوالي، أمّا سنة 2014 ارتفع معدل الكتلة النقدية إلى 14.60%، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، والشروع في تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم التنمية الذي كلف خزينة الدولة ما يقارب 150 مليار دينار

أمّا في سنتي 2015 و2016 فعرفتا تدهور كبير في معدل نمو الكتلة النقدية، حيث تهاوى إلى 0.2%و 0.8% على التوالي، ويرجع السبب إلى الإنخفاض الكبير للودائع لقطاع المحروقات (41.1-%) سنة 2015 بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط، حيث نزلت إلى عتبة 40 دولار للبرميل، أمّا سنة 2016 فيعود إلى انخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات (3.2-%) وتراجع قيمة الدينار الجزائري بأكثر من 35% بين سنتي 2015 و 2016، أمّا سنة 2017 فقد وصل معدل الكتلة النقدية إلى 8.38%، ويرجع السبب إلى الانتعاش الطفيف في أسعار النفط وإلى دخول سياسة طبع النقود، أمّا ما يسمى بسياسة التمويل غير التقليدي حيث التنفيذ، وكذلك فيما يخص زيادة معدل لسنة 2018 الذي بلغ 11,09% يرجع بشكل أساسي إلى طبع المزيد من النقود الذي قدر بـ 1820 دينار مع نهاية سنة 2018.

وفي سنة 2019 عرف انخفاض سلبي شديد قدره (0.75-%) بسبب التراجع المسجل في احتياطات الصرف الأجنبية، لكن سرعان ما عاد للارتفاع سنة 2020 بمعدل نمو قدر بـ 6.50%، وأيضاً سنة 2021 بمعدل نمو 10.05% ويعود هذا الارتفاع المسجل بسبب التحسن الطفيف في أسعار البترول، وإلى عمليات تزويد الاقتصاد بالسيولة من خلال نتائج تطبيق سياسة التسيير الكمي وكذا السياسة التوسيعية التي طبقت، وتبقى الكتلة النقدية في تزايد حيث بلغت 13.79% سنة 2022 بسبب استقرار السياسة التوسعية المطبقة.

المطلب الثاني: تحليل تطور القروض الموجهة للتنمية المحلية خلال الفترة (1990- 2022)

تقدم البنوك عدداً كبيراً من الخدمات المالية تتنوع ما بين استقبال الودائع والحسابات الجارية ،وتحويل الأموال وتسهيل التجارة الدولية، ودفع الفواتير والخدمات المالية الالكترونية والتسهيلات الائتمانية المتمثلة في شكل أساسي بالقروض المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية، وكل هذه الخدمات تساعد في تحقيق التنمية المحلية.

الجدول رقم 2: تحليل تطور القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة (1990- 2022)

الوحدة النقدية: مليار دج

السنوات	القروض الموجهة للاقتصاد	معدلات النمو%	السنوات	القروض الموجهة للاقتصاد	معدلات النمو%
1990	247,0	18,01	2007	2205,2	15,73
1991	325,85	31,92	2008	2615,5	18,6
1992	412,31	26,53	2009	3086,5	18
1993	220,25	-46,58	2010	3268,1	5,88
1994	305,84	38,86	2011	3726,51	14,04
1995	565,64	84,95	2012	4287,6	15,06
1996	776,84	37,33	2013	5156,3	20,26
1997	741,28	-4,57	2014	6504,6	26,14
1998	906,18	22,24	2015	2777,2	11,87
1999	1150,73	26,98	2016	7909,9	8,69
2000	993,7	-13,64	2017	8880	12,26
2001	1078,4	8,52	2018	9976,3	12,34
2002	1266,8	17,47	2019	10857,8	8,33
2003	1380,2	8,95	2020	11182,3	2,99
2004	1535	11,22	2021	9839,20	-12,01
2005	1779,8	15,95	2022	10000,68	1,64
2006	1905,4	7,06	/		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2022، ص 13.

BANK OF ALGERIA (juin 2022) bulletin statistique de la banque d'Algéri, Séries Rétrospectives hossrérie, P.P:30-62.

الشكل رقم 03: يمثل منحى بياني لتطور القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2022)

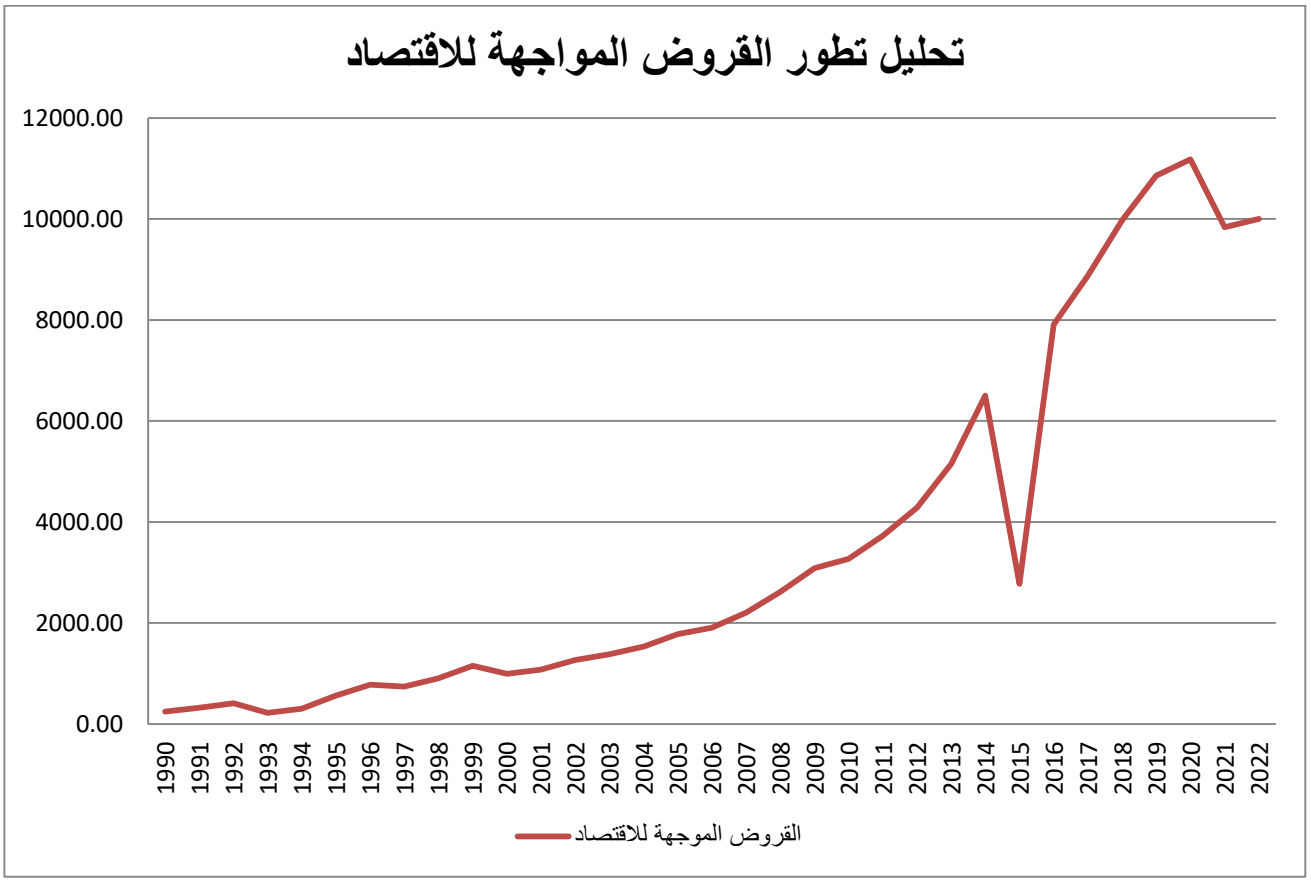

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) والمنحنى رقم (03)، أنّ القروض الموجهة للاقتصاد هي القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض هما:

1. القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتهم من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منها وسياسة إعادة الخصم.
2. القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب، وعرفت هذه القروض تطورات كثيرة وهي كالأتي:

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد تطوراً من حيث معدلات النمو الاقتصادي، حيث انتقل حجم القروض للاقتصاد من 247 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 10,000.68 مليار دينار جزائري سنة 2022.

الفترة الأولى (1990-2000): نلاحظ من خلال الجدول أنّ معدلات النمو من 1990 إلى غاية 1992 متزايدة بسبب تحسين الأوضاع الاقتصادية، ثم عادت لتسجل انخفاضاً شديداً في معدل نمو القروض المصرفية،

ويعزي ذلك للسياسة النقدية التقشفية التي انتهجها بنك الجزائر آنذاك برفع معدل إعادة الخصم وتقييد معدلات الفائدة في سنة 1993، ثم استقر الوضع وارتفع معدل النمو خلال السنوات الموالية إلى غاية 1997، التي عرفت معدلات نمو سلبية حيث في سنة 1997، 4.57-% إلى غاية سنة 2000 الذي عرف انخفاض سلبي قدره 13.64-%.

الفترة الثانية (2001-2010) فقد شهدت خلال هذه الفترة معدلات نمو موجبة نوعاً من الاستقرار ضمن مجال 26.15% و5.80%، بسبب التطور المعتبر في حجم القروض المصرفية الممنوحة يرجع لدخول الإصلاحات المصرفية الجديدة في الميدان المصرفي ابتداءً من سنة 2003، وكذا مرحلة التوسع في الإنفاق العام والذي صاحبه إنجاز المشاريع العمومية.

الفترة الثالثة (2011- 2022) شهدت هذه المرحلة في البداية ارتفاع في معادلات نمو القروض الموجهة للاقتصاد، حيث من سنة 2011 إلى غاية 2014 كانت معدلات النمو مستقرة بسبب زيادة أهمية النشاط الاستثماري، أمّا في سنتين 2015 و 2016 تراجع نوعاً ما حيث بلغ معدل النمو 11,19 %و 8,69% على التوالي، وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك وتحت إثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 إلى 8880,0 مليار دينار جزائري، وواصلت الارتفاع سنة 2018 حيث بلغ معدل النمو 12.26% و 12,34% على التوالي.

أمّا سنة 2019 شهدت انخفاض دون سابق إنذار الناتجة عن وباء كوفيد 19 بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تمّ على إثرها خفض سعر الفائدة الرئيس مرتين منذ بدء انتشار الفيروس في أوائل عام 2020 بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، لينخفض بذلك سعر الفائدة السياسية النقدية إلى 3%، كما تمّ تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 8% إلى 6% إلى 3%، بفضل هذا التخفيض سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام، ومن ثم التوسيع في منح القروض.

وخلال سنة 2021 انخفضت بمعدل النمو بعدما كانت في سنة 2020 بمعدل نمو 2,99 %، وإبتداءً من سنة 2022 زادت القروض الممنوحة للاقتصاد بمعدل نمو 1.64% وبارتفاع معدل النمو خلال الثلاثي الثاني، أي بنهاية 2022 بمعدل نمو موجب 1.64% مقابل معدل نمو سالب (12.01-%) في نهاية ديسمبر 2021 .

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ودوره في التنمية المحلية خلال الفترة (1990-2022)

عرفت تطور معدلات نمو الناتج المحلي تذبذب منذ بداية الإصلاح النقدي ولغاية السنوات الأخيرة، والسبب في ذلك تدهور أسعار المحروقات وانعكاساتها السلبية على الدخل الوطني، من خلال زيادة حقيقية في الدخل الوطني وانعكاساته الايجابية على الفرد والمجتمع.

جدول رقم 03: تحليل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة النقدية: مليار دج.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIBr	معدلات النمو%	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIBr	معدلات النمو%
1990	2619,74	0,8	2007	7956,94	3
1991	3236,23	-1,2	2008	8906,95	2,4
1992	3063,55	1,8	2009	7653,89	1,6
1993	2813,91	-2,1	2010	8844,96	3,6
1994	2727,14	-0,9	2011	10273,61	2,8
1995	2832,31	3,8	2012	10453,85	3,4
1996	3058,46	4,1	2013	10395,89	2,8
1997	3130,11	1,1	2014	10439,99	3,8
1998	3035	5,5	2015	9610,13	3,7
1999	3384,40	3,2	2016	9540	3,3
2000	4296,66	2,2	2017	9586	1,3
2001	4227,11	2,1	2018	10112,38	1,2
2002	4459	4,7	2019	9942,33	1

2003	4966,73	6,9	2020	8705,27	-5,1
2004	5595,17	5,2	2021	9725,13	3,5
2005	6786,26	5,1	2022	11218,91	3,2
2006	7463,55	2	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

بنك الجزائر 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير، السنوي 2021، صفحة 103.

الشكل رقم04: يمثل منحنى بياني لتطور معادلات النمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2022)

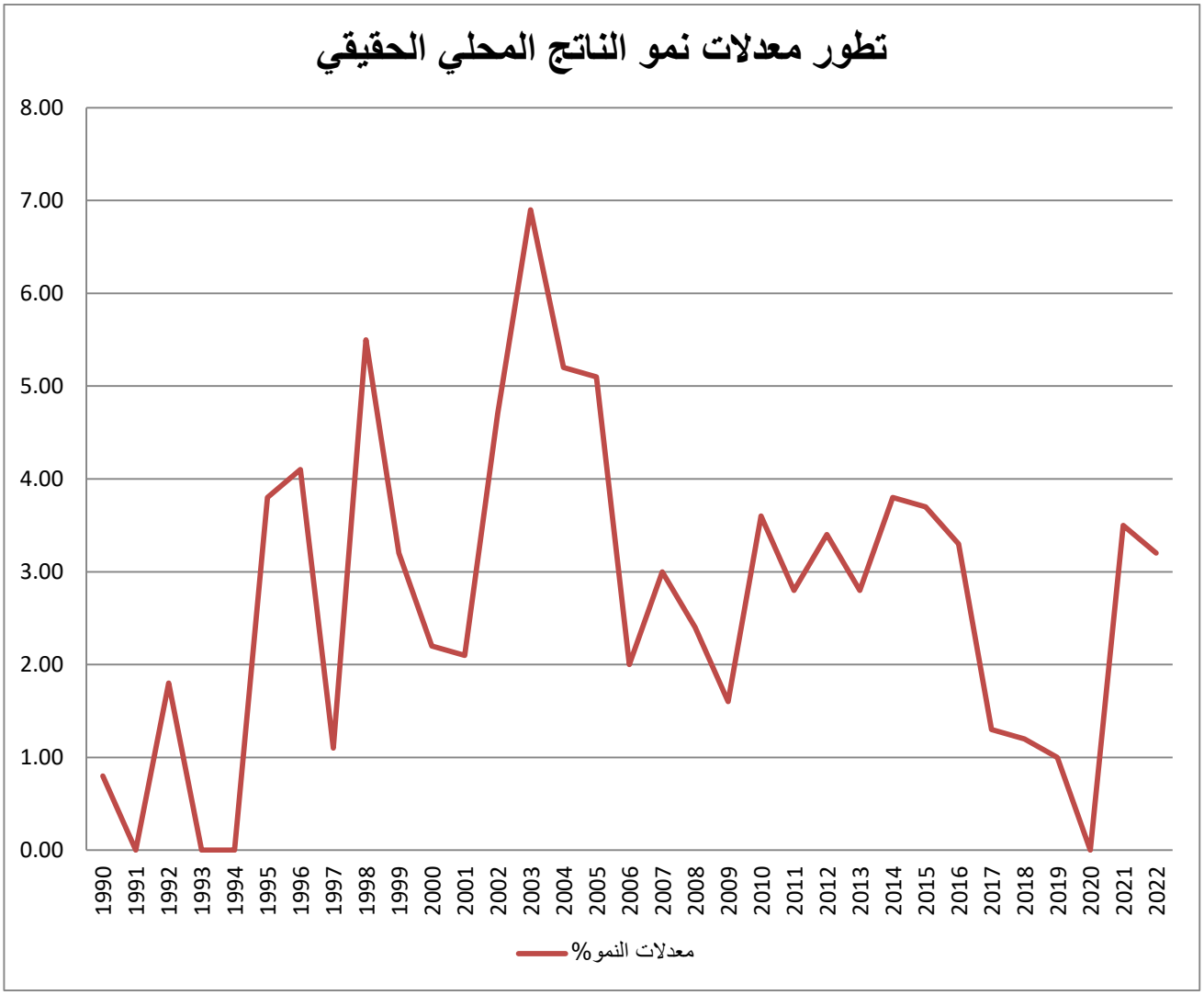

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول(03) والمنحنى رقم (04) الذي يوضح الوضع الحقيقي للاقتصاد الجزائري يعكسه معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، والذي تميز بمعدل النمو السالب في الفترة الأولى (1990-1994)، والتي تميزت بالاتفاقين الأوّل والثاني مع صندوق النقد الدولي، والتي نتجت عنها إختلالات في الاقتصاد الوطني بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، أي أنّه تمّ تسجيل انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي، وذلك راجع إلى ضعف الآلية الإنتاجية الوطنية، إضافة إلى مواصلة اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات، فبمجرد انخفاض أسعاره ابتداءً من سنة 1991 حتى تدهور معدل النمو الاقتصادي، وفي ظل هذه الظروف تحتم على الجزائر القيام بعملية جدولة الديون الخارجية، من خلال الاتفاق الثالث المبرم مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، ووضع برنامج يسمح بإزالة الاختلال المالي والتضخم والكساد الاقتصادي (الإصلاح الهيكلي 95- 98).

ولقد كانت تأثيرات هذا الاتفاق والإصلاحات فعّالة ومشجعة، حيث تحول الاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة نمو، وهذا ما تبينه النتائج في تلك الفترة، فبداية سنة 1995 تمّ تسجيل معدلات نمو موجبة وصلت إلى 5.1% سنة 1998 نتيجة استقرار أسعار البترول وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أمّا التراجع الذي عرفته سنة 1997 راجع إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي 24%، وكذا تراجع الإنتاج وانخفاض الاستثمار الخاص وضعف القطاع الصناعي بحيث معدل نمو هذه السنة هو 1.1%.

خلال فترة 1990- 2003 عرفت معدلات النمو نوعاً من الاستقرار في القيم الموجبة رغم تسجيلها بعض الانخفاضات خلال سنتي 2000 و 2001، إلاّ أنّه ارتفع في السنوات الموالية ويرجع الفضل إلى الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان والأشغال العمومية، نتيجة الاستفادة من مشاريع فترتي الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004، وبرنامج دعم النمو اقتصادي 2005-2009، إضافة إلى الأسعار الخيالية التي عرفتها المحروقات لكن سرعان انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من سنة 2008، نتيجة انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية بمعدل نمو وصل إلى 2.4%.

خلال فترة 2010- 2017 نلاحظ أنّ متوسط معدل النمو بلغ 3%، وهذا راجع أساساً لارتباطه بتغيرات أسعار النفط، حيث انخفض سعر النفط إلى أقل من النصف في 2015، ويبقى هذا المعدل ضئيلاً جداً مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في الجزائر وبالهدف الذي سطرته في البرنامج الخماسي الأخير، وهو بلوغ معدل نمو سنوي قدره 7% بحلول 2019، ونتيجة لاستمرار انخفاض سعر البترول تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بين سنتي 2015 و 2016 والذي قدر بـ 478 مليار دينار و2736 مليار دينار على التوالي، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت سلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، ومنه تمّ توقيف البرنامج الخماسي للتنمية، أمّا في سنة 2016 انخفضت بسبب فتح برنامج الاستثمارات العمومية، والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دينار جزائري الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية.

وخلال هذه الفترة تمّ تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية

القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج الخاصة، منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 3.3% سنة 2016، إلى 1.3% سنة 2017.

خلال الفترة 2018 إلى 2022 نلاحظ خلال هذه الفترة تباطؤ نمو الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث في سنة 2018 وصل معدل النمو إلى 1.2%، يصل إلى 1% سنة 2019، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة 95.86 مليار دينار، وفي سنة 2020 عرف الناتج المحلي الحقيقي تراجع غير مسبوق بمعدل نمو 5.1-% بسبب الأزمة الصعبة التي شهدتها الجزائر بسبب فيروس كورونا، والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد.

وابتداءً من سنة 2021 عرف الاقتصاد الوطني انتعاش ملحوظ نتيجة تحسن الوضعية الوبائية، إذ تعدى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالقيمة الحالية لسنة 2021 مستواها ما قبل الأزمة مسجلاً 22021.5، أي زيادة الناتج المحلي 15.7% الذي نتج عنه بلوغ الناتج المحلي 3.5%، وأوضحت نتائج النشرة أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسمياً حقق خلال الثلاثي الثاني من عام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته 2.8% مقارنة بما كان عليه في الثلاثي الأوّل، وهو تحسين ملحوظ في الناتج المحلي الحقيقي وفي نهاية 2022 وصل معدل النمو إلى 3.2%.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة سكيكدة 744 خلال الفترة (2016-2023)

المطلب الأوّل: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية الأكثر شهرة في منح القروض الداعمة للقطاع الفلاحي والزراعي، ومع توسيع نشاطه تمّ تقسيمه إلى وكالات عبر التراب الوطني حتى يتمكن المقترضون والعلماء من الالتحاق به والاستفادة من خدماته.

الفرع 1: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (تعريفه، مهامه، أهدافه)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من ضمن البنوك المعترف بها دولياً، ويتمثل نشاطه في تمويل مختلف القطاعات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نتيجة للإصلاحات التي قامت بها المنظومة الجزائرية فيما يخص تطوير القطاعات سواءً الصناعية أو الخدماتية أو الزراعية، أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمقتضى مرسوم رقم 106- 86 الصادر في 1982/3/11، والذي ينص على تأسيس بنك يساهم في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي والزراعي، ومع مرور الوقت وبعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/4/14 والذي زاد في استقلالية البنوك، فأصبح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بوظائفه بأكثر حرية، بحيث يقدر رأس مال البنك حوالي33,000,000,000 دينار جزائري، ويبلغ عدد عماله من موظفين وإطارات ومهندسين ممّا يقدر بـ 7500 عامل وهو قابل للزيادة، ويتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن غيره من البنوك بـ:

- أوّل بنك في البنوك الجزائرية.
- أوّل من أطلق بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية.
- ثاني بنك على المستوى المغاربي.
- يحتل المرتبة الرابعة على المستوى العربي، و يحتل المرتبة التاسعة إفريقيا من مجموع 326 بنكاً.
- يحتل المرتبة 668 عالمياً من مجموع 4100. [1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744.

ثانياً: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أدى توسيع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع مهامه وتعددها كالتالي:

- فتح الحسابات البنكية لكل شخص قدم طلب بذلك.
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين.
- مسايرة التطور الحاصل في العالم المصرفي وتقنياته.
- معالجة العمليات المصرفية من ائتمان واستثمارات وغيرها.
- تشجيع وترقية القطاع الزراعي والفلاحي والحرف اليدوية.
- المراقبة والتعاون مع السلطات التنظيمية لحركات المالية للمؤسسات.
- قبول الودائع ومنح القروض.
- التقرب لأصحاب المهن الحرة والتجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي تنشط في القطاع الزراعي والفلاحي.
- تطوير قدرة البنك في معالجة المخاطر عن طريق:
  - أخذ الضمانات الملائمة ميدانياً.
  - تطوير كفاءة الموظفين ومنح الأولوية لأصحاب الشهادات.
  - استعمال تقنيات جديدة للتنبؤ بالمخاطر.
  - متابعة المقترضين والزبائن وتسجيل مخالفاتهم.
  - تقديم النصح والإرشاد المقترضين.

وفي إطار السياسة الائتمانية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- إعادة تنظيم إدارة الائتمان.
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- أخذ ضمانات حسب الائتمان الممنوح وتطبيق معدلات الفائدة حسب تكلفة الموارد.
- إنشاء بطاقة السحب الالكترونية ما بين البنوك.
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الأجنبية تسييراً ملائماً.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744.

ثالثاً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة، في إطار احترام قواعد الإدارة الصارمة للخزينة البنكية سواءً بالدينار أو العملات الأجنبية.
- ضمان تحقيق التنمية المنافسة للبنك في مجال النشاطات التي تقوم بها.
- توسيع وإعادة تطوير الشبكة.
- رضا العملاء وهذا من خلال المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق، وإدراج منتجات جديدة.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل وتقنية حديثة، باللجوء إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواءً بالدينار أو العملة الصعبة.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744.

الفرع2: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–سكيكدة –744.

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–سكيكدة –744.

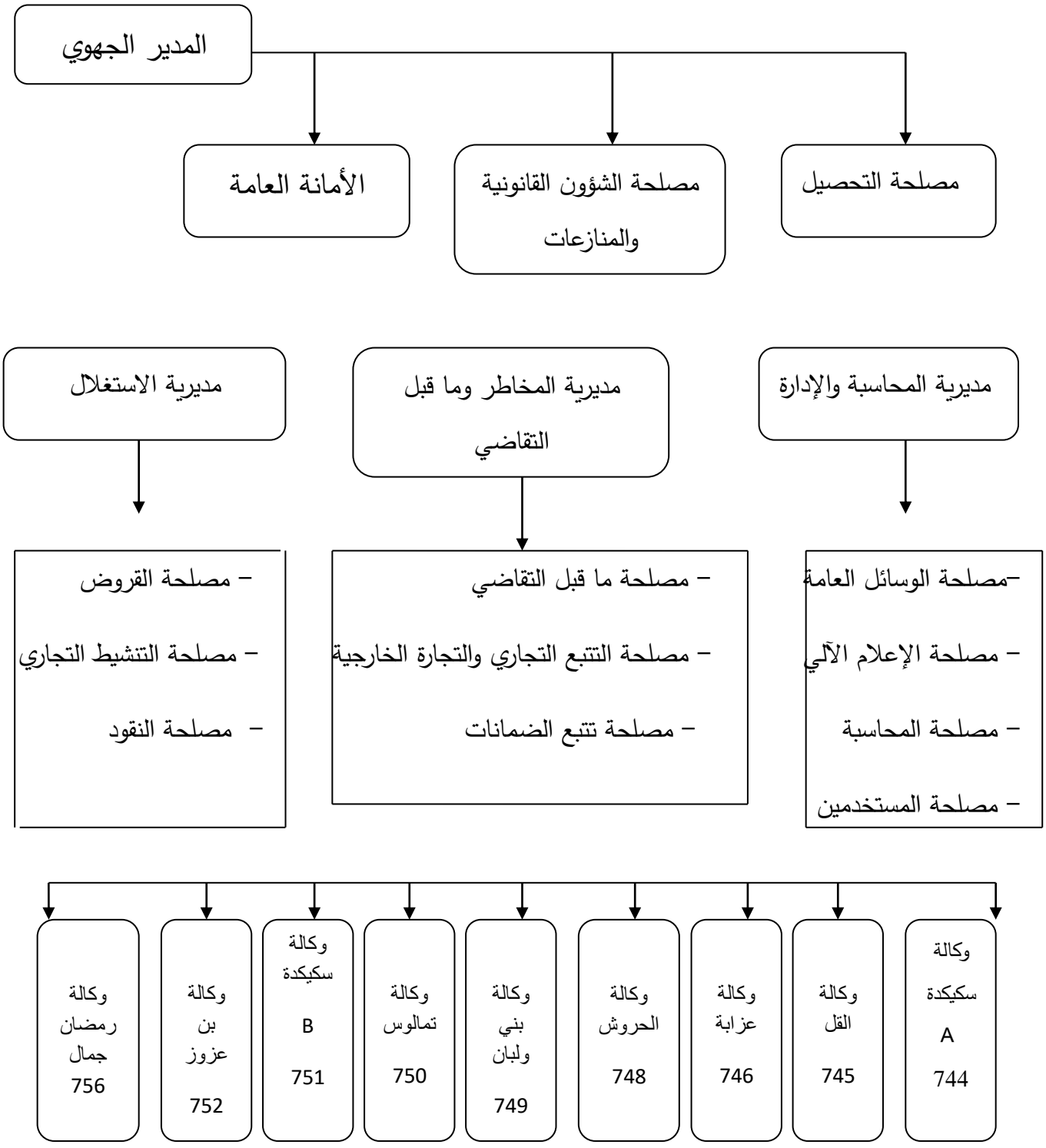

المصدر: مستخرج من الوثائق المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة سكيكدة ، 744.

المطلب الثاني: تحليل مساهمة القروض الفلاحية في تمويل التنمية المحلية خلال الفترة (2016-2023)

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك بمنح قروض محددة، وتتميز بكونها موجهة للقطاع الفلاحي والزراعي وإبراز مدى استجابتها لمتطلبات التنمية المحلية.

فرع 1: تحليل مساهمة قروض الاستغلال "قرض الرفيق" في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة (2016 -2023)

1. القرض الرفيق:

ويقصد به قرض استغلال مدعم كلياً، موجه إلى تمويل الفلاحين والمربين الذين ينشطون بصفة فردية أو منظمين على شكل تعاضديات أو مجموعات اقتصادية وهو خاص بقطاع الزراعة.

2. النشاطات المستهدفة لقرض الرفيق:

- شراء مستلزمات النشاط الزراعي (البذور، النباتات، الأسمدة، ومواد الصحة النباتية).
- شراء مواد التغذية الحيوانية (العلف) لكل أنواع الحيوانات، وسائل الري والمستحضرات الطبية البيطرية.
- شراء المنتجات الزراعية الموجهة للتخزين في إطار نظام تنظيم المنتجات الزراعية الواسعة للاستهلاك.
- إعادة تفريخ صيصان الدجاج وتربية فراخ الدجاج، الأرانب إلخ..
- وكذلك تربيه المواشي والتسمين (ثيران، خرفان، جمال..)

3. مدة القرض:

- تتحدد حسب حجم نشاط المؤسسة مده القرض من 06 أشهر إلى 24 شهر.
- نسبة الدعم بالنسبة لقرض الرفيق 100% (مجموع الفوائد 5.25- تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية). [1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744.

جدول رقم04: قروض الاستغلال "قرض الرفيق" خلال الفترة (2016-2023)

الموسم الفلاحي	عدد الملفات المقبولة	مبلغ القرض	النسبة المئوية للملفات%	النسبة المئوية لمبلغ القرض%
2017-2016	637	479078304,61	15,51	14,86
2018-2017	693	527328490,18	16,38	16,14
2019-2018	592	470654519,36	14,33	13,36
2020-2019	550	459766089,35	13,5	11,93
2021-2020	502	417799715,70	11,20	10,84
2022-2021	472	416755691,59	11,57	10,51
2023-2022	632	627445491,09	16,83	21,66

المصدر: مستخرج من وثائق قروض الاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة سكيكدة- 744.

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لعدد الملفات المقبولة خلال سنوات (2016 -2023)

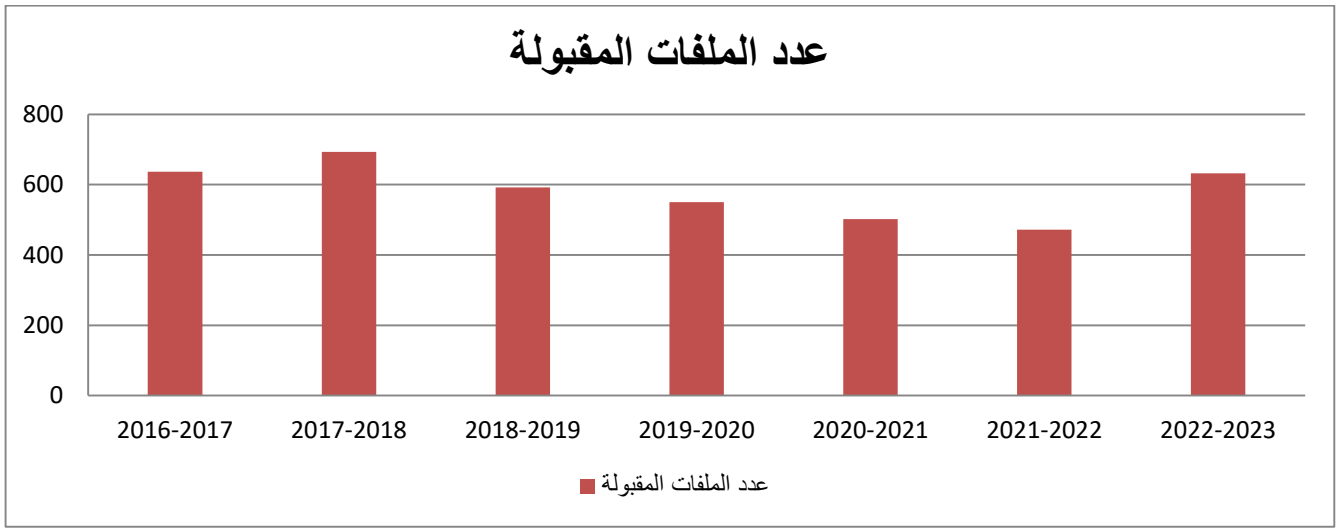

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ تزايد مستمر في عدد الملفات منذ بداية **2016** إلى **2018**، حيث نلاحظ أنّ نسبة عدد الملفات المقدمة في السنة الأولى بـ 15.51%، أمّا في السنة الموالية نلاحظ ارتفاع في نسبة الملفات مقارنة بالنسبة التي قبلها إذ قدرت بـ 16.38%، أمّا فيما يخص **2018- 2019** انخفض حيث بلغت نسبة الملفات 14.33%، وهذا راجع لتغيير سياسة البنك الخاصة بأسعار الفائدة.

أمّا خلال السنوات **2020- 2021-2022** انخفضت نسبة الملفات، ويرجع السبب الرئيسي لانخفاض أزمة فيروس كورونا.

أمّا سنة **2022- 2023** نلاحظ تزايد كبير في عدد الملفات، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ 16.83% وهذا راجع إلى تحسين ثقافة الفلاحين من اقتناء هذا النوع من القرض، وهذا يعني أنّ الفلاحين زادت متطلباتهم وحاجياتهم إلى هذا النوع من القروض.

الشكل رقم 07: التمثيل البياني لقروض الاستغلال "قرض الرفيق" خلال الفترة (2016-2023)

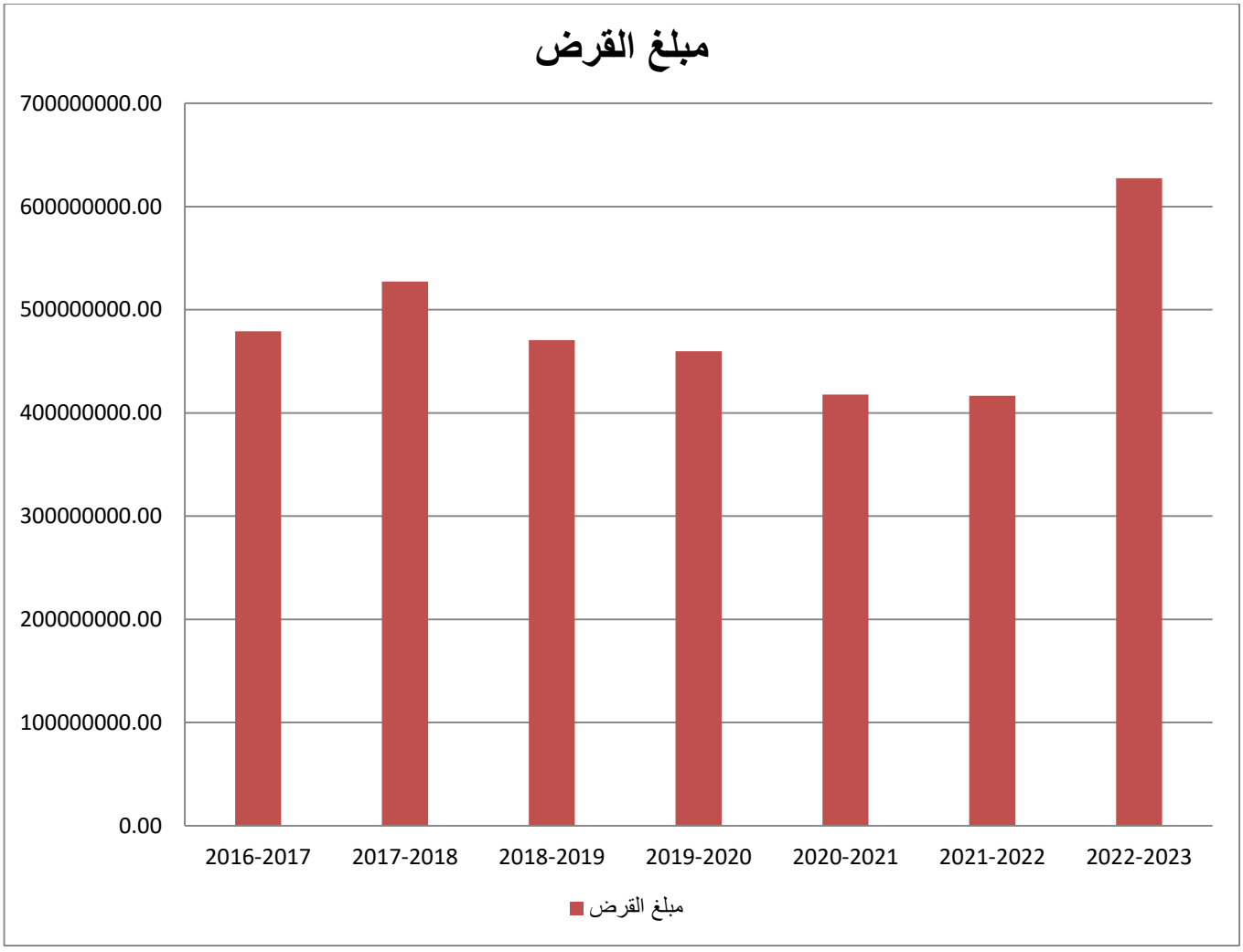

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ تزايد في حجم المبالغ المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات **2016** إلى غاية **2018**، أي أنّه يتوافق مع التزايد في عدد الملفات، حيث نسبة القروض سنة 2017 قدرت بـ 14.86%.

أمّا في سنة **2018** قدرت بـ 16,14% وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها أنّ البنك لا يفرض أي نوع من الفائدة على هذه القروض، وخلال سنة **2019- 2020** انخفضت بنسبة قدرها 14.33% بسبب أنّ البنك قرر تغيير سياسة أسعار الفائدة.

أماّ خلال سنوات **2020-2021- 2022** انخفضت نسبة المبالغ المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسبب الأزمة الصعبة التي شهدتها الجزائر.

أمّا خلال سنة **2022- 2023** نلاحظ تزايد كبير في حجم المبالغ المقدمة قدرت أعلى نسبة منذ سنة 2016 حيث سجلت 21.66%، وهذا لسببين هما:

- استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد بعد الأزمة التي شهدتها الجزائر.
- بعد تغيير أسعار الفائدة أصبح هذا النوع من القروض الأكثر طلبية لتلبية احتياجاتهم.

فرع 02: تحليل مساهمة قروض الاستثمار "قرض التحدي" في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة (2016-2023)

يوجد هناك نوع آخر من القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو:

1. **قرض التحدي:** ويقصد به قرض استثماري مدعم يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تحدد مدته حسب مدة مردودية المشروع المتفق عليها بين البنك والمستفيد ولقرض التحدي صيغتين هما:

- تحدي الفردي: وهو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئياً من طرف الدولة لشخص واحد (متعامل).
- تحدي الفيدرالي: وهو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئياً من طرف الدولة يمنح للمتعاملين.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744.

2. المجالات المعنية بقرض التحدي:

- إنشاء وتجهيز مستثمرات جديدة سواءً كانت فلاحية أو لتربية الحيوانات معاً.
- تطوير المستثمرات الموجودة الفلاحية منها والخاصة بتربية الحيوانات.
- تكثيف، تحويل، تقييم المنتجات الفلاحية والحيوانية التي تحتاج للتمويل.

3. شروط الاستفادة من قرض التحدي:

- الأشخاص الطبيعيين والمعنيين والحائزين على دفتر شروط مصادق عليه من طرف الهيئات المخولة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- أصحاب الملكيات الخاصة للأراضي الغير مستغلة والمستفيدون من المستثمرات الحديثة، سواءً كانت فلاحية أو لتربية الماشية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.
- الفلاحون والمربون سواءً كانوا ينشطون بصفة فردية أو بصفة منظمة على شكل تعاضديات أو مجموعات أنشئت بصفة قانونية.
- المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة التي تنشط في مجال الإنتاج الفلاحي وترقية تحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعية الغذائية.

4. حدود التمويل:

- المبلغ محدد ما بين 1000.000 دينار جزائري كحد أدنى، و100,000,000 دينار جزائري كحد أقصى.
- 1 مليون دينار جزائري لكل هكتار أو أكثر للمستثمرات الفلاحية، والتي لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات.
- 100 مليون دينار جزائري للمستثمرات الفلاحية التي تفوق مساحتها 10 هكتارات، وأيضا للمشاريع الصناعية لتحويل وتثمين المنتجات الفلاحية.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744.

الجدول رقم 05: قروض الاستثمار "قرض التحدي" خلال الفترة (2016-2023)

الموسم الفلاحي	عدد الملفات المقبولة	مبلغ القرض	النسبة المئوية للملفات%	النسبة المئوية لمبلغ القرض%
2017-2016	24	9854813,00	8,43	7,31
2018-2017	36	11943602,11	14,25	13,26
2019-2018	42	14867325,47	16,32	18,43
2020-2019	40	12635122,18	15,41	15,06
2021-2020	35	11764330,46	13,52	12,74
2022-2021	31	10352672,08	12,63	11,03
2023-2022	45	16738636,81	17,52	22,47

المصدر: مستخرج من وثائق قروض الاستثمار لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة سكيكدة- 744.

الشكل رقم 08: التمثيل البياني لعدد الملفات المقبولة لسنوات (2016-2023)

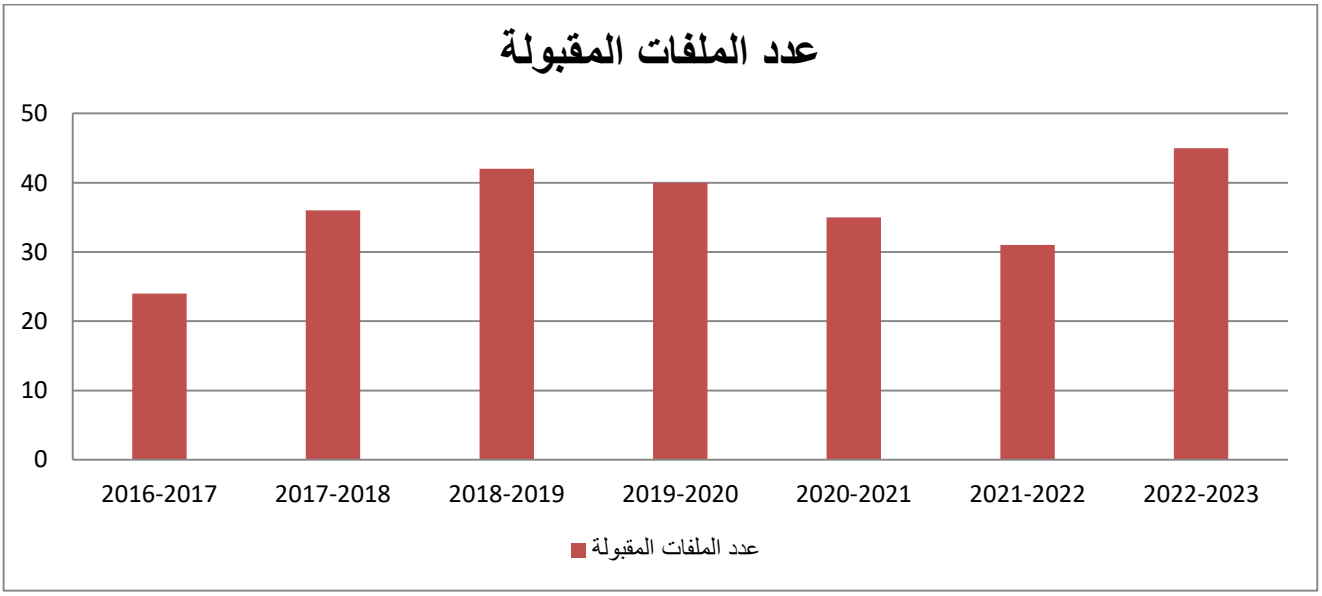

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ تزايد مستمر في عدد الملفات المقبولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ بداية 2016 إلى غاية 2019، حيث نلاحظ تزايد في نسبة عدد الملفات إذ قدرت بـ 8.43%، 14.25%، 16.32% خلال سنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، والسبب يعود إلى ما يقدمه البنك من الخدمات التي تساعد الفلاحين على تلبية حاجياتهم.

أمّا في سنوات 2020 -2021- 2022 تراجع عدد الملفات، حيث بلغت نسبة الملفات 15.41% 13.52%، 12.63%، وهذا التراجع سببه تغيير أسعار الفائدة من طرف البنك وكذا الظروف الاقتصادية التي مرت على الجزائر بسبب أزمة كورونا.

أمّا في سنة 2022-2023 شهدت الزيادة في عدد الملفات المقبولة حيث قدر بـ 17.52% مقابل 45 ملف، وهذا راجع إلى استقرار الظروف الاقتصادية وتغيير شروط منح القروض من طرف البنك بأسعار فائدة تساعد في تحقيق أرباح البنك والمعنيين بذلك.

الشكل رقم 09: التمثيل البياني لقروض الاستثمار "قرض التحدي" لسنوات (2016-2023)

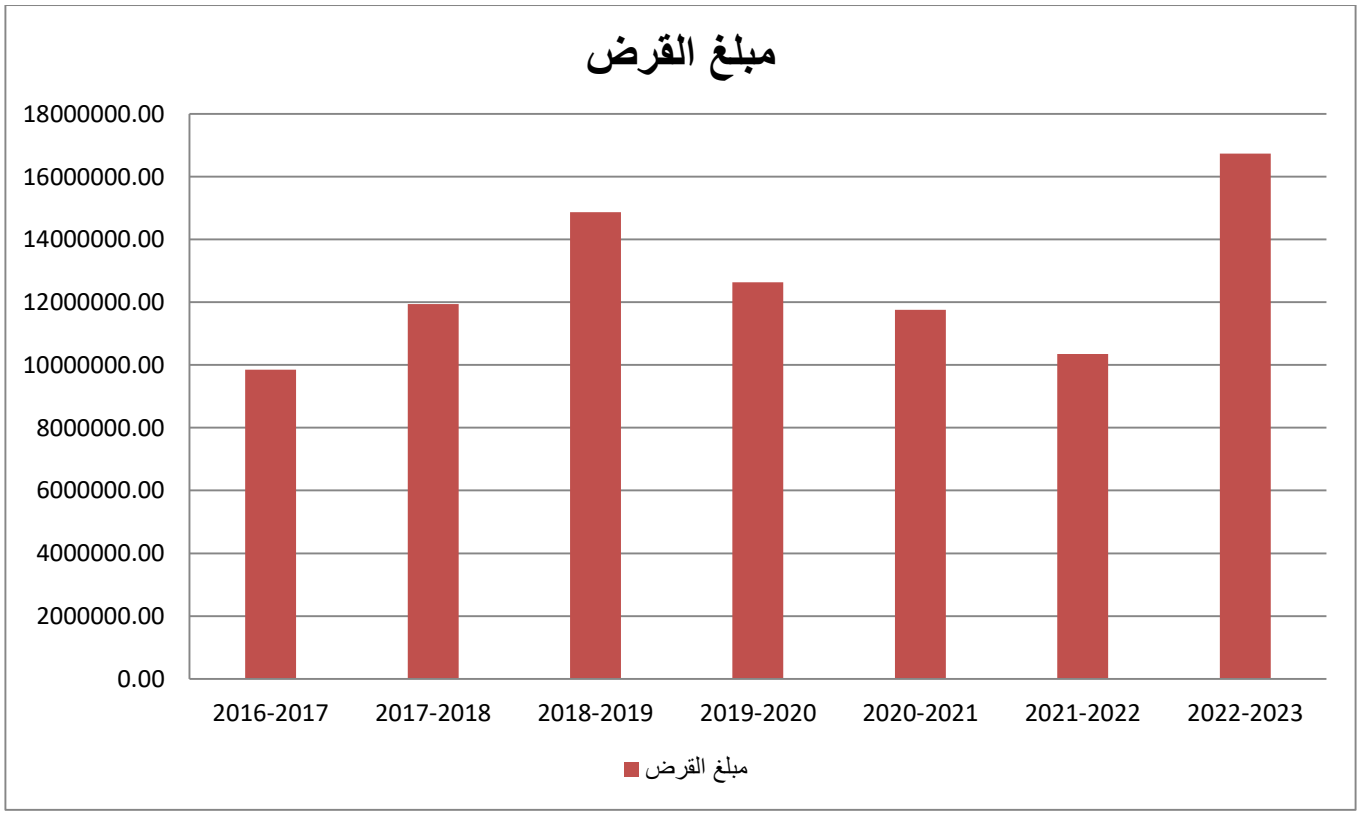

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

رغم أنّ هذا النوع من القروض غير مرغوب فيه، إلاّ أنّه شهد زيادات ملحوظة، حيث يمكن القول أنّ المبالغ المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ بداية 2016 إلى غاية 2019 متزايدة مع عدد الملفات المقبولة، أمّا في السنوات الأخيرة انخفضت بسبب تغيير السياسة المالية للبنك، حيث لاحظنا بعد المقابلة التي أجريت مع المسؤول عن قسم الشؤون القانونية أنّه تمّ التغيير في شروط منح القرض كما يلي:

- في السنوات الأولى كانت أسعار الفائدة معدومة (0%)، أي أنّ البنك يسترجع المبلغ الذي قدمه للمقترض بدون فائدة.
- لكن ابتداءً من سنة 2019 غيّر البنك من سياسته، حيث فرض نسب فائدة على المقترضين كما يلي:
  - السنة الأولى فائدة مؤجلة الدفع وتحتسب إلى المبلغ.
  - السنة الثانية والثالثة يدفع المقترض 1% والباقي يتحمله البنك.
  - السنة الرابعة والخامسة يدفع المقترض فائدة بنسبة 3% من نسبة القرض والباقي يتحمله البنك.
  - ابتداءً من السنة الخامسة إلى غاية مدة استحقاق القرض يتحمل المقترض باقي الفائدة بنسبة 25.5% وحده، وهذا ما دفع بالمقترضين إلى توقف طلباتهم على قرض التحدي، وأيضاً يعود السبب إلى معتقداتهم الدينية لأنّ الفائدة محرمة في دين الإسلام لأنّها ربا، وهذا ما نهى عنه الله تعالى.

بعد تقديمنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية نستنتج أنّ أنواع القروض الممنوحة يتميزان عن غيرهم من القروض، سواءً من الامتيازات التي يحصلان عليها أو من ناحية معدلات الفائدة التي تدفع أو من ناحية مساهمتها في التنمية، إلاّ أنّه لاحظنا نقص الإقبال على قرض التحدي وهذا بسبب تغيير البنك لنسب الفوائد التي يفرضها على المقترض، واعتماده على احتسابها عن طريق الفائدة المركبة ما لم يرضى به المقترضين.

ورغم أنّ قرض التحدي قرض غير مرغوب فيه بسبب نسب الفائدة التي وضعتها سياسة البنك، إلاّ أنّه حقق ارتفاع في بعض السنوات، بينما قرض الرفيق زاد الإقبال عليه من طرف المقرضين رغم أنّه شهد بعض الانخفاض، وهذا يعود لقصر المدة الممنوحة من أجل إعادة القرض للبنك، رغم أنّه لا يفرض أي سعر فائدة، وهذا سيعود بالضرر الكبير على كل من المفترض بالدرجة الأولى وعلى البنك بالدرجة الثانية في حالة فشل مشروعه، وهذا سيؤدي لا محالة إلى تعثر التنمية الاقتصادية للدولة، رغم الإعانات التي تقدمها لكل من المقترضين والتسهيلات التي تمنحها للبنوك التجارية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تمّ عرضه في هذا الفصل يتبيّن لنا أنّ النظام المصرفي الجزائري ومختلف المراحل التي قطعها في مجالات الإصلاحات البنكية، أنّ إصلاحات 1990 المتجسدة أساساً في قانون النقد والقرض اعتبرت نقطة تحول جذرية بالنسبة لعمل القطاع المصرفي الجزائري، حيث أعطت استقلالية أكثر للبنوك والمؤسسات المالية، وعملت على تنظيم أنشطتها وغيرها... لكنّها أيضاً لم تستطيع تجاوز الاختلالات بحيث ما زالت الجزائر تواجه صعوبات كثيرة، وذلك من خلال استخلاصنا لمؤشرات النظام المصرفي في تطوير التنمية المحلية، ورغم العديد من الثغرات التي ظهرت عليها إلاّ أنّها حققت بعض النتائج المقبولة بشكل عام، وهو ما يدل على الجهود المبذولة من قبل السلطات النقدية لتحسين أداء النظام المصرفي من أجل تطوير التنمية المحلية.

- وبعد تقديمنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وما عرفناه عن الأهداف والمهام التي يقوم بها من خلال تقديم القروض والتسهيلات التي يمنحها في شكل إعانات للمقرضين، ويُعد مؤشر ايجابي للنهوض بالتنمية المحلية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع تطور النظام المصرفي في الجزائر ودوره في التنمية المحلية، توصلنا إلى أنّ النظام المصرفي الجزائري هو المحرك الأساسي للمؤسسات العمومية والمصارف، حيث شهد تطوراً ملحوظاً خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الإصلاحات المتعاقبة، أهمها قانون النقد والقرض الذي يشكل نواة التغيير الاقتصادي في الجزائر، خاصة على مستوى نظام المصرفي، وقد أدخلت عليه عدة تعديلات تماشياً مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلاّ أنّه رغم ذلك تبقى هناك مجموعة من النقائص التي يعاني منها، الأمر الذي جعله عرضة لتأثيرات وتحديات أمام الدول المتقدمة.

ونتيجة لضعف النظام المصرفي الجزائري وتقليدية نظم التمويل التي يعتمدها، وعدم قدرته على مواكبة التطورات الهائلة التي بلغتها مختلف الأنظمة المصرفية المتقدمة، نجد أنّه كمصدر لتمويل التنمية المحلية هو مورد محدود النطاق وضعيف التأثير، مازال يحتاج إلى تطويره ووضع السياسات المناسبة لعمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه.

وبالتالي النظام المصرفي هو مصدر أساسي له تأثير فعّال وإيجابي على التنمية المحلية في كل الأنظمة الاقتصادية، لأنّ التنمية المحلية أصبحت تحظى باهتمام متزايد، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الجزائر لابد من المنظومة المصرفية تمويل التنمية المحلية من خلال توفير الموارد الضرورية، والاحتياجات اللازمة، حيث يجب أن تكون نابعة وليس تابعة، بمعنى تراعي ظروف المحلية.

وبناءً على أهداف الموضوع اتضح لنا أنّ القروض المصرفية تعد المصدر الأساسي في عملية التنمية المحلية، وبالفعل المصارف لها دور فعّال في تمويل مشاريع التنمية المحلية ولمختلف الاستثمارات التي تكون على مستوى الوحدات المحلية، بحيث تكون هي مصدر توفير الموارد المالية اللازمة للهيئات المحلية لإنجاح ودفع عجلات التنمية.

ومن خلال هذه الدراسة تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة:

- النظام المصرفي الجزائري عرف عدة إصلاحات، إلاّ أنّه مازال يعاني من عدة مشاكل وثغرات خاصة ما يتعلق بمسألة تشديد آليات الرقابة على أنشطة البنوك.
- مصادر تمويل التنمية المحلية في الجزائر رغم تنوعها، إلاّ أنّها غير مستقلة بشكل فعّال ولم تستطيع الهيئات المحلية النهوض بالجهود التنموية المحلية لغياب الكفاءة في التسيير المحلي، نتيجة ضعف النظام المصرفي في تنظيم عملية استغلال وتحصيل الموارد الحقيقية.

- استعمال البنوك المختلفة في الجزائر لتمويل التنمية المحلية على شكل إعانات (قروض)، لكن تعتمد على أسعار فائدة مرتفعة، وبضمانات كبيرة تجعل الأفراد والمستثمرين يتخوفون دون اللجوء والاعتماد عليها لتمويل أنشطتهم، خاصة القروض طويلة الأجل.
- القروض الموجهة للاقتصاد تزيد الاستثمارات ومنه تحفز على التنمية المحلية.
- من خلال مؤشرات النظام المصرفي نجد أنّ بعض السنوات تتميز بالارتفاع، ويعود هذا الارتفاع إلى الجهد المبذول من طرف المنظومة المصرفية من أجل إنجاح التنمية المحلية.
- للقروض المصرفية انعكاسات ايجابية على التنمية المحلية، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من ضرورة إعادة النظر في الأساليب والأدوات المعتمد عليها.

2. اختبار صحة الفرضيات

بالاعتماد على النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات فيما يلي:

❖ الفرضية الرئيسية:

تعد المصارف الممول الأساسي بالدرجة الأولى لمشاريع التنمية المحلية من خلال الإعانات الممنوحة على شكل قروض، أي أنّ الفرضية الرئيسية محققة.

❖ الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى** عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات أهمها قانون النقد والقرض، ورغم ذلك مازال يعاني نقصاً كبيراً على مستوى أدائه، فالإصلاحات لم تكن تخضع لأسس وقواعد منهجية وإنّما كانت تخضع للظروف السائدة في البلد، أي أنّ الفرضية الأولى غير محققة.
- **الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة تبين لنا أنّ النظام المصرفي لا يمكن الاعتماد عليه كلياً، بسبب المشاكل التي واجهها، وإنّما لابد من ضرورة توفير هيئات ومؤسسات أخرى تساعد هذا الأخير في عملية التنمية المحلية، أي أنّ الفرضية الثانية غير محققة.
- **الفرضية الثالثة:** من خلال الدراسة يتبين لنا أنّ القروض المصرفية الموجهة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لها دور أساسي وفعّال في خلق تنمية محلية، من خلال تدعيم الفلاحين للإنتاج المحلي، أي أنّ الفرضية الثالثة محققة.

3. التوصيات:

- إعادة النظر في إصلاحات النظام المصرفي بما يواكب التغيرات الاقتصادية العالمية، ويساهم بفعالية في التنمية المحلية.
- رفع حجم المدخرات لدى المصارف والتوزيع الكفء لها على مختلف الاستثمارات، لضمان تحقيق التنمية المحلية.

- تعظيم الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمار في المحليات بدلاً من الاعتماد فقط على الوكالات التنموية.
- إضافة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للشروط المتفق عليها من أجل منح القرض، شرط أن يقوم المقترض بعد نجاح مشروعه وتحقيق أرباح بوضع جزء من هذه الأرباح كودائع متوسطة وطويلة الأجل، وهذا حتى تزيد فرص البنك في منح القروض للمقترضين الجدد، وأن يخفض من أسعار الفائدة التي يفرضها على هؤلاء المقترضين والمودعين، وتقديم لهم امتيازات تحفزهم على ذلك.

4. آفاق الدراسة:

بعد طرح هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول هذا الموضوع، خاصة أنّه موضوع واسع ولا توجد فيه دراسات كثيرة:

- واقع القروض المصرفية في تحقيق التنمية المحلية.
- مدى حداثة النظام المصرفي الجزائري ومواكبته للتطورات الاقتصادية العالمية الحديثة.
- دور التمويل الإسلامي في دعم مشاريع التنمية المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2015.
2. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
3. سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، الاقتصاد والمالية العامة، رئيس قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 2018.
4. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009-2010.
5. هشام جبر، إدارة المصارف، الطبعة 2، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، سنة 2010.

ثانياً: المذكرات

1. أحمد شلال عكاب، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، رسالة ماجستير، قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، سنة 2017.
2. أسماء عربي، تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية محلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2022.-2023.
3. بالوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود- بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2006 .
4. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006
5. بغاوي ملوكة، أزمة التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص سياسيات عامة محلية، علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، سنة 2021- 2022.

6. تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، سنة 2007-2008.

7. خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، سنة 2005.

8. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011.

9. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 - 2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، سنة 2012 -2013.

10. رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012-2013.

11. سامي بن طالب، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، سنة 2022-2023.

12. شوادر حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية، بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2006- 2007

13. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010.

14. شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، سنة 2019- 2020.

15. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، عن جامعة قسنطينة، سنة 2010- 2011.

16. عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2011 -2012.

17. غنية إبرير، مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، سنة 2020-2021.

18. فرح بن سالم، أثر الكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2021-2022.

19. كمال بودانة، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2013- 2014.

20. ليلى صوالحي، التخطيط الإستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، سنة 2017-2018.

21. محرزي جلال، القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

22. محمد بن صديق، مشاركة المجتمع المدني في دعم استراتيجيات التنمية المحلية في ظل آليات الحكم الراشد، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، سنة 2019-2020.

23. مداني أحمد، دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، سنة 2005 -2006.

24. ناصر فتحي، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري، تحليل حول فكرة الأقلمة، أطروحة دكتوراه، فرع علوم الأرض، تخصص تهيئة الإقليم، قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم، معهد علوم الأرض والكون، جامعة باتنة 2، مصطفى بن بولعيد، سنة 2020- 2021.

25. نوال يحياوي، تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل واستثمار محلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2020-2023.

26. نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008- 2009.

27. هادية بن مهدي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، سنة 2020-2021.

28. هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، سنة 2017-2018.

29. وهراني مجدوب، النظام المصرفي الجزائري بين الواقع الاقتصادي وتحديات العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2014-2015.

ثالثاً: الملتقيات

1. أمينة بن جدو، عبد الكريم زودالي وآخرون، أهمية البنوك في تعزيز التنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع في الجزائر، الملتقى الوطني (آليات تمكين الجماعات المحلية الشاملة في الجزائر)، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 14 ديسمبر 2023.

2. بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، مداخلة ضمن الملتقى الأوّل حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج يومي 14.15 أفريل 2008.

3. مباركي صالح، طجين سمير، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ملتقى وطني للمناجمنت العمومي- المؤسسات- المواطن- وقضايا التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 11 نوفمبر 2023.

رابعاً: المجلات

1. أمال موساوي، حياة قريشي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 2، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، سنة 2020.

2. بن قارة إيمان، دور الرقابة الداخلية في تسيير أنشطة البنوك التجارية ، مجلة دراسات في اقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5 العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2022.

3. حجاب عبد الله، التنمية المحلية.. النظريات والإستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، جوان 2017.

4. رشيد بوخالفة، فضيلة سيساوي، حوكمة الإدارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، سنة 2021.

5. زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5 العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2021.

6. عبايدية سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد رقم 06، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، سنة 2019.

7. فتان الطيب، بوشنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المراجعة المغاربية لاقتصاديات إدارة الرمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2017.

8. محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2010,

9. محمد سلمان شكير، سلمى جاسم ، آليات تطوير النظام المصرفي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 12، كلية القانون الجامعة الإسلامية العراق، سنة 2021.

10. محمد عمر الخلف، خصم الأوراق التجارية وإمكانية تطبيقه في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 07، مدرس في قسم الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة، جامعة دمشق، سنة 2017.

11. هدى زمولي، عواطف مطرف، مكانة البنوك وتغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية المصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2، جامعة باجي مختار عنابة، مخبر المالية الدولية، دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، ديسمبر 2021.

12. وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد الثالث، المركز الجامعي إيليزي، جامعة سطيف 1، سنة 2018.

13. وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي.

خامساً: المحاضرات

1. أسماء حدانة، محاضرات مقياس النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2020- 2021.

2. أمال فاضل، محاضرات إدارة التنمية المحلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، سنة 2019-2020.

3. بن علقمة مليكة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، تخصص نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، سنة 2019- 2020.

4. بن عيسى أمينة، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم المالية والمحاسبة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2023/2022.

5. بناشنهو فريدة، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2022- 2023.

6. توفيق بن شيخ، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

7. زيتوني كمال، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2017.

8. سنوني علي، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2020 -2021.

9. صليحة عماري، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2020- 2021.

10. صوالحي ليلى، محاضرات إدارة التنمية المحلية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، سنة 2019-2020.

11. عادل زقرير، طارق خاطر، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، شعبة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، سنة 2020-2021.

12. عبد العزيز قتال، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، سنة 2020 -2021.

13. عبد الله زبيري، محاضرات التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2020-2021.

14. عثمان عثمانية، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، سنة 2022-2023.

15. العجاج فاطمة الزهراء، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2021-2022.

16. عطاوي إلهام، محاضرات في مدخل إلى إدارة البنوك موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، سنة 2020-2021.

17. علي بن ساحة، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، سنة 2018- 2019.

18. قصاص شريفة، محاضرات النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، سنة 2018-2019.

19. يحياوي عيد الحفيظ ، محاضرات في القانون المصرفي، تخصص تسويق مصرفي، شعبة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2018-2019.